وُقُوعُ المَعْمُولِ حَيْثُ يَقَعُ الْعَامِلُ وَأَثَرُهُ فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ وَنَفْيِهِ

إعداد

د/ عاطف عبد الصبور علي حسن

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات –
كلية البنات الإسلامية بأسيوط.
جامعة الأزهر - مصر

« وُقُوعُ المَـعْمُولِ حَيْثُ يَقَعُ الْعَامِلُ وَأَثَرُهُ فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ وَنَفْيِهِ»

عاطف عبد الصبور علي حسن
قسم اللغويات، كلية البنات الإسلامية ، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.
البريد الإلكتروني: dr.atefhassan.78@azhar.edu.eg

الملخص:

يتناول هذا البحث صورة من صور التقديم والتأخير، اعتمدت على نظرية تصرف المعمول بالتقديم داخل التركيب، وهذا التصرف كان دعوة للنحويين إلى إثبات التقديم والتأخير للعامل حينا، ونفيه حينا آخر.

والناظر في التركيب العربي يدرك أن التقديم والتأخير صورتان من صور العدول عن النظام المألوف في الجملة العربية، ومظهران من مظاهر العرب في كلامهم، فيهما يَتْرُك اللفظ مكانه لسر بلاغي أو غرض نحوي، يُعتنى فيه بما يقدم، ويُراعى فيه ما يؤخر؛ وتتحقق من خلالهما لوحة فنية، أو صورة بلاغية، أو قيمة جمالية. وقد ينبه إلى هذا التقديم، ويشير إليه، وقوع المعمول موقع العامل، مما يساعد على العدول عن الأصل في ترتيب الجملة، ويخدم فكرة التقديم. فقد تحتاج بعض العوامل والمعمولات داخل التركيب إلى التقديم أو التأخير، حين تطرأ بعض حالات التغيير على الجملة، مما يوجب تغيير بعض مفرداتها، ووضعها في موضع لم تكن له في الأصل وَقَد عَالَجَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ جُمْلَةٍ مِنْ الأمثلة تحكي مخالفة الترتيب في صورة الجملة، معتمدة على وقوع المعمول حيث يقع العامل؛ فحُكِم للمخالفة مرة بوقوع المعمول موقع العامل، وحُكِم عليها أخرى به. ـ نفى البحث ما نسب إلى ابن السراج من القول بجواز تقديم معمول المصدر عليه، فقد ظهر أن ابن السراج لا يقول بذلك، بل يمنع تقديم معمول المصدر على المصدر، وأشار البحث إلى أن أبا حيان لا يعتمد الشاهد الواحد والشاهدين لإثبات قاعدة نحوية، ورأى أن الشاهد الواحد والشاهدين قليلان لإثبات حكم، وهما من القلة بحيث لا يمكن الاعتماد عليهما، ولا الاستناد إليهما، وكلامه مردود فالكوفيون . ولهم باع كبير في خدمة النحو . اكتفوا بالشاهد الواحد، وجعلوه أساسا تُبْنَى عليه القاعدة، واستنبطوا منه حكما، بل ربما يرخصون بوضع القاعدة اعتمادا على الرأي إن لم يجدوا شاهدا.

الكلمات المفتاحية: التقديم، يؤذن بتقدم العامل، حيث يقع العامل، إثبات الحكم، نفي الحكم، الكوفيون، البصريون.

"The occurrence of the object where the agent occurs and its effect in proving and negating the ruling."

Atef Abdel-Sabour Ali Hassan
Department of Linguistics, Islamic Girls College, Assiut, Al-Azhar University
E-mail: dr.atefhassan.78@azhar.edu.eg

Abstract:
This research deals with a form of presentation and delay, based on the theory of the behavior of the agent by presenting within the structure, and this behavior was an invitation to the grammarians to prove the presentation and delay of the agent sometimes, and sometimes deny it..
The observer of the Arabic structure realizes that presentation and delay are two forms of deviation from the usual order in the Arabic sentence, and two manifestations of the Arabs in their speech, in which the word leaves its place for a rhetorical secret or grammatical purpose, in which what is presented and what is delayed is taken care of; through which an artistic painting, rhetorical image, or aesthetic value is realized. This may alert to this presentation, and indicate it, the occurrence of the location of the factor, which helps to deviate from the original in the order of the sentence, and serves the idea of presentation. Some factors and factors within the structure may need to be introduced or delayed, when some cases of change occur in the sentence, which necessitates changing some of its vocabulary, and placing it in a position it was not originally in, This study has dealt with a number of examples of the violation of the order in the form of the sentence, depending on the occurrence of the factor where the agent is located; the violation was judged once by the occurrence of the agent in the location of the factor, and another time by it.

Keywords: Presentation, Indicates the advancement of the agent, Where the agent occurs, Proving the ruling, Negating the ruling. Kufians, Basrans.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، أنزل كتابه بأفصح اللغات وأجمع الكلمات، فأعجز الإنس والجن بفصاحة بيانه (قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ)[1] أحمده سبحانه حمد الشاكرين، وأشكره على واسع فضله وسابغ نعمته شكر الحامدين الراضين .

والصلاة والسلام على خاتم رسله سيدنا محمد، خير من نطق فأفصح، وأبان فأعجز، وكان للفصحاء قدوة، وللبلغاء إماماً، وعلى آله وصحبه ومن سلك طريقه إلى يوم الدين.

وبعد فإن التقديم والتأخير صورتان من صور العدول عن النظام المألوف في الجملة العربية، ومظهران من مظاهر العرب في كلامهم، فيهما يَتْرُك اللفظ مكانه لسر بلاغي، أو غرض نحوي، يُعتنى فيه بما يقدم، ويُراعى فيه ما يؤخر؛ وتتحقق من خلالهما لوحة فنية، أو صورة بلاغية، أو قيمة جمالية.

ويكون مقتضى الحال وحاجته داعيين إلى ذلك العدول، وتكون معه العناية بالمتقدم أكثر، والاهتمام به أوفر، إنه يتيح للمتكلم أن يتجاوز الرتب المحفوظة، ويتحرك بحرية داخل التركيب ـ ما وُجِد غرض ـ مما يترك أثرا إيجابيا على المتلقي، يدفع إلى الإقناع، ويحقق الغرض، فإذا لم يعمد المتكلم حينها إلى بعض صور التقديم، ولم يلجأ إلى شكل من أشكال التغيير وجد المتلقي كلاما مقلوبا، ومغيرا عن صورته، ورأى اللفظ قد نبا عن معناه، ورفض الذوق أن يرضاه.

فالتقديم والتأخير تَصَرُّف في الجملة، وخروج عن نظامها لعلة تستوجب ذلك العدول، وأدوات تعين على عدم فساد التركيب، وضياع المعنى.

---

١ – من الآية ٢٨ سورة الزمر

وهو مظهر من مظاهر شجاعة العربية، بل هو من أهم الظواهر التي أكسبت اللغة مرونتها وطواعيتها، و" هو بابٌ كثيُر الفوائد، جَمٌّ المحاسن، واسعُ التصرف، بعيدُ الغاية، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعُه، ويَلْطُفُ لديك موقعُه، ثم تنظرُ فتجدُ سببَ أن راقَك ولَطُفَ عندك، أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكانٍ إلى مكانٍ"(١)

وقد أشار إليه سيبويه في كتابه، وطرق بابه، ونبه على أنه من سمت العرب في كلامهم، وأنه استعمال عربي جيد.

وقد ينبه إلى هذا التقديم، ويشير إليه، وقوع المعمول موقع العامل، مما يساعد على العدول عن الأصل في ترتيب الجملة، ويخدم فكرة التقديم .

وَقَد عَالَجَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ جُمْلَة مِنْ الأمثلة تحكي مخالفة الترتيب في صورة الجملة، معتمدة على وقوع المعمول حيث يقع العامل؛ فحُكِم للمخالفة مرة بوقوع المعمول موقع العامل، وحُكِم عليها بوقوع المعمول موقع العامل أخرى .

وقد جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: « وُقُوعُ المَعْمُولِ حَيْثُ يَقَعُ الْعَامِلُ وَأَثَرُهُ فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ وَنَفْيِهِ»

وقد اشتملت على: مقدمة، وتمهيد ومبحثين وخاتمة:

أَوَّلًا: المُقَدِّمَةُ وَفِيهَا الحَمْدُ والثَّناءُ والْحَديثُ عَنْ المَوْضوعِ.

ثَانِيًا: التَّمْهِيدُ، وَفِيه الحَديثُ عن التآلف بين ألفاظ الجملة ومكوناتها، وظاهرة التقديم والتأخير كظاهرة نحوية.

ثَالِثًا: المبحث الأول :« وقوع المعمول حيث يقع العامل وأثره في إثبات الحكم» وفيه مطالب:

المطلب الأول: تقديم الخبر على المبتدأ متساويين في التعريف.

المطلب الثاني: تقديم خبر " كان " عليها.

المطلب الثالث: تقديم خبر « ليس » عليها.

---

(١) دلائل الإعجاز (١/ ١٠٦)

المطلب الرابع: تقديم خبر "ما زال " على « ما »

المطلب الخامس: إلغاء عمل ظن بعد معمول المفعول الثاني.

رابعا: المبحث الثاني :« وقوع المعمول حيث يقع العامل وأثره في نفي الحكم» وفيه مطالب:

المطلب الأول: تقديم متعلق الصلة على الموصول.

المطلب الثاني: تقديم معمول الفعل الواقع خبرا.

المطلب الثالث: تقديم معمول خبر " إن" على اسمها وخبرها.

المطلب الرابع: تقديم معمول المصدر عليه.

المطلب الخامس: تقديم معمول المضاف إليه على المضاف.

المطلب السادس: تقديم معمول الصفة على الموصوف.

خامسا: الخَاتِمَةُ، وَتَضَمَّنَتْ خُلاصَةً لِلْمَوْضُوعِ، وَأَهَمَّ النَّتائِجِ اَلَّتِي ظَهَرَتْ خِلالَهُ.

واللَّهَ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا العَمَلَ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، وَأَنْ يَهْدِيَنا صِراطَهُ المُسْتَقِيمَ، كَمَا أَسْأَلُهُ – سُبْحَانَهُ – أَنْ يَقْرَبَنا إِلَيْهُ، وَيَجْعَلَ اعْتِمادَنا فِي كُلِّ الأُمورِ عَلَيْه ، وَأَنْ يَكْفِينَا شَرَّ الفِتَنِ والْبَلاءِ مَا ظَهَرَ مِنْهُمَا وَمَا بَطَنَ، إِنَّهُ سَمِيعُ مُجيبٌ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ فِي الأَوَّلينَ والْآخِرينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الطيِّبينِ الطَّاهِرينَ.

تمهيد

راعى علماء اللغة بعامة، والنحويون منهم بخاصة التآلف بين ألفاظ الجملة، ومكوناتها، فرتبوا الألفاظ في التركيب وفق ترتيب المعاني في النفس، بحيث لا يمكن للمعنى أن يكتمل إلا إذا أخذت الكلمة مكانها في التركيب، وانتظمت دورها في التبويب، فإذا ترك اللفظ مكانه في الجملة فإن المعنى غالبا سيختل، وتفقد الجملة مرادها، يقول الإمام عبد القاهر:« وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس» (١)

والتآلف بين ألفاظ الجملة أسلوب عربي قديم تعرفه العرب، استخدموه في مفرداتهم، وانتظمت به كلماتهم، واشتملت عليه عباراتهم، وها هو سيدنا عمر يفطن إليه، حين سمع من سحيم قوله:(٢)

عُمَيْرَة وَدِّع إِنْ تَجِهَّزْتَ غَادِيَا ... كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقال له: لو كنت قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك، فقال: ما سعرت، يريد: ما شعرت» (٣)

وها هو سيبويه ينبه إليه حين يقول: « وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرو، وعمرو عَلَى «ضَرَبَ» مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدما، ويكون زيد مؤخرا، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما، وهذا عربي جيد. وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله، وخز صفتك»(٤)

(١) دلائل الإعجاز (٤٩)

(٢) ديوان سحيم صـ ١٦

(٣) ينظر: الكامل في اللغة والأدب (٢/ ١٦٧)

(٤) الكتاب (٢/ ١٢٧)

وأشار إلى أن التقديم يكون للاهتمام بالمقدم والعناية به، وقد يكون لتنبيه المخاطب إلى أمر مهم، وحقيقة قد تكون غائبة، أشار إلى ذلك في مواطن مختلفة . (١)

وقد تحتاج بعض العوامل والمعمولات داخل التركيب إلى التقديم أو التأخير، حين تطرأ بعض حالات التغيير على الجملة، مما يوجب تغيير بعض مفرداتها، ووضعها في موضع لم تكن له في الأصل، يقول الإمام عبد القاهر: « هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمَعُه، ويلطف لديك موقِعُه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان. (٢)

فرتبة المبتدأ قبل الخبر، ورتبة الفاعل قبل المفعول، ورتبة الحال بعد صاحبه، ورتبة الصفة بعد الموصوف، والموصول مقدم على صلته، والمضاف مقدم على المضاف إليه، والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، والتمييز لا يتقدم عامله ... وهكذا، فإذا جاء الكلام على عكس ذلك؛ قيل: إن فيه تقديمًا وتأخيرًا.

فالتقديم والتأخير تَصَرُّف في الجملة، وخروج عن نظامها لعلة تستوجب ذلك العدول، وهو مظهر من مظاهر شجاعة العربية، كما أشار إلى ذلك ابن جني في خصائصه؛ حيث يتغير التركيب، وتتبادل مكونات الجملة، وفي ذلك مخالفة لقرينة من قرائن المعنى، اعتمادا على علة تيسر ذلك، وأدوات تعين على عدم فساد التركيب، وضياع المعنى .

وظاهرة التقديم والتأخير ظاهرة نحوية تناولها النحويون بدءا من سيبويه، وانتهاء بعلماء النحو المعاصرين، مرورا بالإمام عبد القاهر الجرجاني الذي أولى هذا الباب عناية خاصة، وقدَّم له أيما تقديم، ولفت

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٣٤) و (١/ ٨١)
(٢) دلائل الإعجاز (١/ ١٠٦)

النظر إلى وجود علاقة قوية بين علم النحو وعلم البلاغة، انطلاقا من هذا الباب.

وَقَدْ تَنَاوَلَتْ هَذِهِ اَلدِّرَاسَةُ جانبا من جوانب مخالفة الترتيب في الجملة قبولا ورفضا اعتمد فيها النحاة على تقدم المعمول الذي يؤذن تقدمه بتقدم العامل، مما يقضي بقبول الحكم أو رفضه .

وَفِي اَلصَّفَحَاتِ اَلتَّالِيَةِ بَيَانٌ لِذَلِكَ، وَمِنَ اَللَّهِ اَلْعَوْنُ وَالتَّوْفِيقُ .

المطلب الأول

تقديم الخبر على المبتدأ متساويين في التعريف

الأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر؛ لأن المبتدأ عامل فيه[١]، والعامل حقه أن يتقدم معموله، كما أن الخبر يعد وصفا له في المعنى، والوصف واجب التأخير عن الموصوف، وقد يتقدم الخبر جوازا إن وجد دليل على المبتدأ، فإن لم يوجد دليل عليه امتنع التقديم، فلو قلت: زيد أخوك لا يجوز أن يقال: أخوك زيد، وأنت تقصد أن تخبر عن زيد؛ لأنه بالتقديم يصير مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبرا؛ فيحصل اللبس لعدم وجود القرينة، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر.

فلو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ، لأنه لا يتميز من الخبر إلا بذلك، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب التقديم، وذهب آخرون إلى عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ حتى مع وجود القرينة [٢]، وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان:

المذهب الأول: ذهب الجمهور إلى القول بجواز تقديم الخبر على المبتدأ ما دامت هناك قرينة [٣] توضح المبتدأ من الخبر، وحجتهم في ذلك:

---

(١) على خلاف بين النحويين في رافعه .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٩٦) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٠٣) والتذييل والتكميل (٣/ ٣٣٦) و (٣/ ٣٣٧) وخزانة الأدب (١/ ٤٤٤)

(٣) القرينة لفظية ومعنوية ، فاللفظية نحو : رجل صالح، فالقرينة في لفظ صالح ، وهي التي حكمت على النكرة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت ، ومثال المعنوية : « أبو يوسف أبو حنيفة» فالقرينة وهي التشبيه الحقيقي حكمت بأن أبا يوسف مبتدأ لأنه مشبه ، وأبو حنيفة مشبه به ينظر : شرح التسهيل ٢٩٦/١

أولا: ما ورد من تقديم معمول الخبر على المبتدأ، مما يقضي بجواز تقدم الخبر، فالثابت أن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل، والمعمول إنما يقع حيث يقع العامل، ومما جاء وقد تقدم فيه المعمول على الخبر قول الشاعر:(١)

كِلا يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ... ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظنونِ

فـ قوله "وَصْلُ أَرْوَى" مبتدأ، و"ظَنُون" خَبرُه، و "كِلَا يومي طوالة" متعلق بـ "ظنون" الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم على المبتدأ؛ والأصل: وصل أَروى ضعيف في كِلا يَوْمَيْ طُوالة، فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه لما جاز تقديم معمول خبره عليه؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل. (٢)

قال الفارسي: «وقد يجوز أن تقدم خبر المبتدأ فتقول: منطلق زيد، وضربته عمرو تريد: عمرو ضربته. ويدل على جواز تقديمه قول الشماخ:

كِلا يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ... ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظنونِ»(٣)

---

(١) البيت من الوافر للشماخ في ديوانه (٣١٩) وهو في : طبقات فحول الشعراء (٢/ ٦٧٤) والأضداد لابن الأنباري (ص: ٢٠٦) وأمالي القالي (٢/ ٣٠) والإيضاح العضدي (ص: ٥٢) والمسائل الحلبيات (ص: ٢٥٦) و شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ١٢٦) والمحتسب (١/ ٣٢١) والمحكم والمحيط الأعظم (٩/ ٢٣٧) والمخصص (٤/ ٤٩٨) وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤١١) وسمط اللآلي (١/ ٦٦٣) والإبانة في اللغة العربية (٣/ ٤٦٩) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٩٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٥٧) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٤٤) وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٥٨) والتكملة والذيل (٥/ ٤٢٨)

اللغة: طوالة: موضع.

والشاهد فيه قوله : «كلا يومي ... وصل أروى، ظنون» حيث قدم (كلا) وهو معمول الخبر. (ظنون) على المبتدأ (وصل أروى) وتقديم المعمول يؤذن

(٢) ينظر: الإنصاف (١/ ٥٨)

(٣)الإيضاح العضدي (ص: ٥٢)

ومما جاء أيضا وقد تقدم فيه المعمول قوله تعالى: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلۡكُفَّارِ يَضۡحَكُونَ﴾ [١] ف "الذين آمنوا" مبتدأ، ويضحكون خبره، و"اليوم "منصوب بالخبر، وقد تقدم عليه، وتقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل .[٢]

ثانيا: ما ورد من تقديم الخبر على المبتدأ، ومن ذلك قولهم:« فِي بَيتِهِ يُؤتَى الحَكَمُ »[٣] وقولهم: « مَشْنُوءِ مَنْ يَشْنَؤُكَ » و« تميمي أنا » وقول الشاعر: [٤]

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وبَنَاتُنَا ... بَنُوْهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

(١) من الآية ٣٤ سورة المطففين

(٢) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/ ١٣٢٠)

(٣)هذا العبارة مما زعمت العرب أنه جاء على ألسنة البهائم قَالوا: إن الأرنب التقطتْ ثمرةً، فاختلسها الثعلب فأكلها، فانطلقا يختصمان إلى الضب فَقَالت الأرنب: يا أبا الحِسْل فَقَال: سميعاً دَعَوْتِ، قَالت: أتيناك لنختصم إليك، قَال: عادِلاً حَكَّمْتُما، قَالت: فاخرج إلينا، قَال: في بيته يُؤتى الحكم . ينظر: مجمع الأمثال (٢/ ٧٢)

(٤) البيت من الطَّوِيل منسوب للفرزدق وليس في ديوانه، وهو في غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٣٠، والوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري (ص: ٨٥) وشرح ديوان الحماسة (ص: ٣٦٩) ودلائل الإعجاز (١/ ٣٧٤) والإنصاف(١/ ٥٦) والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٤٦) وتوجيه اللمع (ص: ١١٦) وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٤٨) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٩٧) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٦٧) وشرح الرضي على الكافية (١/ ٢٥٧) وشرح ابن الناظم (ص: ٨٢) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٠٣) وتحرير الخصاصة (١/ ١٧٥) والدر المصون (٤/ ٣٨٨)

والشاهد فيه قوله : « بنونا بنو أبنائنا» حيث قدم الخبر على المبتدأ ، والأصل: بنو أبنائنا بنونا .

وتقدير الكلام: الحَكَمُ يُؤتَى فِي بَيتِهِ، ومَنْ يَشْنَؤُكَ مَشْنُوءِ، وأنا تميمي، وبَنُو أَبْنَائِنَا بَنُونَا،. فقد قدم الخبر في كلٍّ، وهو معرفة، والنية به التأخير[1] من حيث كان خبرا"

قال سيبويه: « وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدما، ويكون زيد مؤخرا. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله، وخز صفتك. »[2]

فسيبويه يقول إن الخليل يرى تقديم الخبر قبيحا، ويراه هو عربيا جيدا، وجوَّز ذلك وجودُ القرينة، فالمعنى يدل على أن المؤخر هو المبتدأ .

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون إلى القول بعدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ، سواء أكان الخبر مفردا أم جملة، فلا يجوز قائم زيد، وذاهب عمرو، ولا أبوه قائم زيد.

وحجتهم: أنه لو تقدم الخبر على المبتدأ، لتقدم ضمير الاسم الظاهر عليه؛ لأن في « قائم » و«أبوه» ضميرا يعود على « زيد »، وحينما يتأخر زيد فإن ضميره يعود إليه متأخرا، وهذا لا يجوز. [3]

ورد البصريون ما ذهب إليه الكوفيون بما يأتي:

أولا: أن قولهم: « تقدم الخبر يقضي بتقديم الضمير على الظاهر» لا حجة فيه لأن المبتدأ وإن كان متأخرا في اللفظ فهو متقدم معنى، فلا اعتبار إذا بهذا التقديم، ألا تراهم قالوا: ضرب غلامَه زيد، فتقدم المفعول على الفاعل، وفي المفعول ضمير يعود على الفاعل، قال تعالى:

---

(١) قال الإمام عبد القاهر : «واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبرا، ثم يقدم الذي هو الخبر، إلا أشكل الأمر عليك فيه، فلم تعلم أن المقدم خبر، حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبر» دلائل الإعجاز (١/ ٣٧٣)

(٢)الكتاب (٢/ ١٢٧) و ينظر: المقتضب (٤/ ١٢٧)

(٣) ينظر: الإنصاف (١/ ٥٦)

﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[١] فضمير موسى «الهاء » في نفسه متقدم عليه.

ثانيا: أن النحويين أجمعوا على جواز تقديم خبر «كان» على اسمها، فقالوا: كان قائما زيد، فتقدم الخبر وفيه ضمير، ولم يمنع من تقديمه ؛ لأن النية به التقديم .

وأكثر النحويين المتأخرين على مذهب البصريين .

قال الإمام عبد القاهر: « ويجوز تقديمه على المبتدأ، وتكون النية بعد التأخير، تقول: منطلق زيد، وضربته عمرو »[٢] وقال العكبري: « وقال آخر:

بَنُونا بنو أَبنائِنا وبنَاتُنا ... بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأَباعِدِ

والتَّقديرُ: بنو أبنائنا مثل أبنائِنا، ولا يجوزُ أن يكونَ بنونا مبتدأ، وبنو أبنائنا الخبرُ، ولا الفاعلُ؛ لأنَّ أبناءَنا ليسوا بني أبنائِنا، ولا في أَبنائنا معنى يعملُ عمل الفعلِ. ومن السَّماع قولهم (تَميميٌّ أنا) و (مشنوءُ من يشنؤُك). والخبرُ مقدّمٌ لا محالةَ»[٣]

وفصَّل ابن يعيش وابن عصفور فأجازا التقديم إذا لم يؤد التقديم إلى لبس في الكلام، فإن أدى إلى لبس لم يجز التقديم . [٤]

وبعد ... ففي تقديم الخبر على المبتدأ خلاف، الصحيح منه جواز التقديم، اعتمادا على ما ورد من تقديم معمول الخبر على المبتدأ، وتقديم

---

(١) الآية ٦٧ سورة طه

(٢) المقتصد ٣٠٢/١ وينظر: دلائل الإعجاز (١/ ٣٧٤)

(٣)التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٤٦) وينظر: توجيه اللمع (ص: ١١٦) وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٤٨) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٩٧) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٦٧) وشرح الرضي على الكافية (١/ ٢٥٧) وشرح ابن الناظم (ص: ٨٢) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٠٣) والتذييل والتكميل (٣/ ٣٣٧) و تحرير الخصاصة (١/ ١٧٥) والدر المصون (٤/ ٣٨٨) وتخليص الشواهد (ص: ١٩٨) ومغني اللبيب (ص: ٥٨٩) والمساعد (١/ ٢٢١)

(٤) ينظر: شرح المفصل (١/ ٢٤٨) وشرح جمل الزجاجي (٣/ ٢٠٣)

المعمول يؤذن بتقديم العامل، واعتمادا على ما ورد من تقديم الخبر عليه فيما نقل عمن يصح الاستشهاد بكلامهم ويُرْكَنُ إلى فصاحتهم، فقد وردت جملة لا بأس بها تشهد لتقدم الخبر، مشفوعة بما يرشح التقديم من قرائن، وتنفي اللبس الذي قد يحصل بتقديم الخبر، وبخاصة فيما يتساوى فيه المخبر والمخبر عنه في التعريف والتنكير، فمن المعلوم أنه لو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ، لأنه لا يتميز من الخبر إلا بذلك، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز قدِّم، وقد وجدت القرينة، وبدت المرشحات، فلا مانع من التقديم لغرضه.

وأما قول الكوفيين: إنه لو تقدم الخبر على المبتدأ في نحو قولك: قائم زيد، لتقدم ضمير الاسم الظاهر عليه فيرد عليه بأنه إنما جاز أن يتقدم الضمير على الظاهر؛ لأن تقدير الكلام – إذا تكلم به على أصله ورجع كل شيء إلى الموضع الذي يجب له في الأصل – أن يكون (المبتدأ) في أول الكلام ويكون الخبر بعده . وقد تقدم الضمير على الظّاهر في خبر «كان» حين قيل: كان قائماً زيدٌ، ففي (قائماً) ضمير؛ لأنه اسم فاعل، ومع ذلك جاز تقديمه.

وقد تقدمت الحال على العامل فيها، فقالوا: راكبا جاء زيد، وفيها ضمير يعود على صاحب الحال. وتقدم المفعول على الفاعل، وفيه ضمير يعود على الفاعل؛ فقالوا: "ضَربَ غلامَه زيدٌ" والأصل: ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ، فقدم المفعول والنية به التأخير، ومرتبةُ المفعول أن يكون بعد الفاعل.

المطلب الثاني

تقديم خبر" كان " عليها

من المعلوم أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، وهذا الأصل ينبغي أن تكون عليه الجملة مع الفعل الناسخ، حيث يقع الناسخ أولا، ثم يليه الاسم، ثم يأتي الخبر، ووقوع الفعل في الأول موجب لإعماله في الاسم والخبر عند البصريين.

ويجب ترتيب الجملة على هذا النسق في نحو: كان أخي رفيقي، وفي: ما كان زيد إلا صادقا، وفي: إنما كان زيدٌ محباً للخير، فلا يجوز تقديم الخبر في الأمثلة الثلاثة .

وقد يتقدم الخبر على الاسم نحو قوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ ﴾ [١] أما تقديم خبرها عليها ففيه خلاف بين النحويين[٢] على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب البصريون[٣] إلى القول بجواز تقديم خبرها عليها، واحتجوا بالآتي :

أولا: أن الخبر في هذا الباب شبيه بالمفعول، والمفعول يتقدم فيقال: "عمرًا ضرب زيد" وإذا حكم بجواز تقديم المفعول فليحكم بجواز تقديم خبر « كان» عليها فيقال: "قائمًا كان زيد" كما تقول: "عمرًا ضرب زيد"

ثانيا: قد جاء تقدم معمول خبرها عليها وتقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل . ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ ف " يظلمون " في محل نصب خبر كان ، وأنفسهم مفعول به لـ «يظلمون»

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾[٤] ف « إياكم» معمول « يعبدون»، وقد تقدم على « كان» مما يفيد جواز تقديم خبرها عليها، والمعمول إنما يقع حيث يقع العامل .

ومما جاء وقد تقدم فيه الخبر عليها قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ ﴾ [٥] قالوا: «كَذَلِكَ» خبر مقدم على « كان». [٦]

---

(١) من الآية ٢ سورة يونس

(٢) هذا في غير ما كان الخبر جملة، فإن كان جملة نحو: كان زيد أبوه قائمٌ ، فذهب بعضهم إلى عدم جواز التقديم، وذهب آخرون إلى القول بجوازه، فيقال: أبوه قائمٌ كان زيد، وكذا إذا كان للخبر المقدم معمولٌ مرفوع امتنع التقديم أيضا، فلا يقال : قائما كان زيد أبوه. فإن كان معمول الخبر منصوبا لا مرفوعا جازت المسألة على قبح، نحو: آكلا كان زيد طعامك. فإن كان معمول الخبر ظرفا أو شبهه حسنت المسألة نحو: مقيما كان زيد عندك، وراغبا كان عمرو فيك . ينظر: شرح التسهيل لابن (١/ ٣٥٥)

(٣) ينظر التذييل والتكميل (٤/ ١٧٣)

(٤) من الآية (٤٠) سورة سبأ

(٥) من الآية (٩٤) سورة النساء

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٧٤)

كما استدلوا أيضا بتقديم المعمول في قراءة من قرأ قوله تعالى: [1] ﴿ وَبَاطِلا مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [2] باسم الفاعل منصوبا، قالوا: «باطلا» «منصوب بـ"يعملون"، و" ما " زائدة للتوكيد؛ فكأن المعنى: وباطلا كانوا يعملون، ووجه الدلالة من ذلك أنه إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل. [3] فتقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل .

قال ابن جني: « ففي هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر «كان» عليها؛ كقولك: قائما كان زيد، وواقفا كان جعفر» [4]

وقال ابن الأثير: « فأمّا تقديم الخبر عليها أنفسها فيجوز، ... وكذلك معمول الخبر»[5] ومشى على ذلك كثير من النحويين [6]

قالوا: وإنما جاز تقدم الأخبار هنا ولم يجز مع الحروف الناسخة؛ لعدم تصرف الحروف، وكونها فروعا على الأفعال في العمل، فانحطت عن درجة الأفعال، فجاز التقديم في الأفعال، نحو: "قائما كان زيد"، و"كان قائما زيد"، ولم يجز ذلك في الحروف.[7]

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون إلى القول بعدم جواز تقديم خبر «كان» عليها، فلا يقال: قائما كان زيد، لأن في تَقْدِيم الْخَبَر إِضْمَارا قبل

---

(١) من الآية ١٣٩ سورة الأعراف والآية ١٦ سورة هو

(٢) قراءة اسم الفاعل مع النصب قرأ بها ابن مسعود، ينظر: المحتسب (١/ ٣٢٠)

(٣) ينظر: المحتسب (١/ ٣٢١) والتذييل والتكميل (٤/ ١٧٣)

(٤) المحتسب (١/ ٣٢١) وينظر: توجيه اللمع (ص: ١٣٩) وشرح المفصل لابن يعيش يعيش (٤/ ٣٤٥)

(٥)البديع في علم العربية (١/ ٤٧٣)

(٦) ينظر: شرح المفصل (٤/ ٣٦٨) والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٧٠) والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٤٧) والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/ ٤٤٨) وحاشية الطيبي على الكشاف (٨/ ٣٨) وأوضح المسالك (١/ ٢٤٠) وشرح قطر الندى صـ: ١٣٣) وتمهيد القواعد (٣/ ١١٢٥) و(٣/ ١١٢٨) وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٣/ ٢٠٦) والتصريح (١/ ٢٤٤)

(٧) ينظر: السابق (١/ ٢٥٦)

الذّكر؛ لأن في «قائما» ضمير يعود على زيد، وضمير الرفع لا يتقدم على ما يعود عليه، قالوا: ولا دليل فيما ورد من تقديم المعمول على تقدم العامل.

والظاهر من كلام أبي حيان أنه يمنع تقديم الخبر، محتجا بأن تقديم الخبر لم يسمع، قال: «ويحتاج جواز تقديم خبر "كان" ... إلى سماع من العرب، ولم نجدهم ذكروا سماعًا في ذلك، لا يكاد يوجد: قائمًا كان زيد» [(١)].

وبعد... ففي تقديم خبر «كان» عليها خلاف بين النحويين، أجازه الجمهور محتجين بما ورد من تقديم معمول خبرها عليها، وعندهم أن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، ومنعه الكوفيون، والصحيح جواز تقديمه، فلا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل، وذلك أن المعمول تابع للعامل، فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله، فهو فرع عنه، وإذا تقدم الفرع فالأصل من باب أولى فدل على جواز تقديم الخبر على الفعل لتقدم معموله.

وأيضا بالحمل على تقدم الخبر على المبتدأ، وتقديم معمول الخبر عليه أيضا فمثال تقدم الخبر: منطلق زيد، وضربته عمرو تريد: عمرو ضربته، وتقديم خبر المبتدأ حسنٌ، حكاه سيبويه في قولهم "تميمي أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك".

ومثال تقدم معمول الخبر قول الشاعر: [(٢)]

---

(١) التذييل والتكميل (٤/ ١٧٣)

(٢) البيت من الوافر للشماخ في ديوانه (٣١٩) وهو في : طبقات فحول الشعراء (٢/ ٦٧٤) والأضداد لابن الأنباري (صـ: ٢٠٦) وأمالي القالي (٢/ ٣٠) والإيضاح العضدي (صـ: ٥٢) والمسائل الحلبيات (ص: ٢٥٦) و شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ١٢٦) والمحتسب (١/ ٣٢١) والمحكم والمحيط الأعظم (٩/ ٢٣٧) والمخصص (٤/ ٤٩٨) وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤١١) وسمط اللآلي (١/ ٦٦٣) والإبانة في اللغة العربية (٣/ ٤٦٩) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٩٣) والإنصاف (١/ ٥٧) واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٤٤) وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٥٨) والتكملة والذيل (٥/ ٤٢٨)

اللغة : طوالة: موضع. وأروى: من أسماء النساء.

=

كِلا يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ... ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحِ الظنونِ

فـ «كلا يومي » ظرف متعلق بـ «ظنون» وهو مقدم عليه، والمعنى: ظنون في كلا هذين اليومين وصل أروى. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴾ (١) فـ "الذين آمنوا" مبتدأ، و«يضحكون» خبره، و"اليوم" منصوب بالخبر تقدم عليه، وتقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل، ولا عجب في الحمل على تقدم الخبر في باب الابتداء؛ لأن الخبر هنا هو الخبر بعد «كان» وأخواتها، فحكمه حكمه، وموضعه موضعه، والاختلاف في التسمية فقط، وفي تحول الجملة.

فإن قيل إن في تقديم الخبر على الفعل إذا قيل: «قائما كان زيد» مخالفةً مرفوضةً وهي: عود الضمير على اسم «كان» المؤخر، فالجواب عنه أن البصريين يقولون: الضمير مرفوع بما النية به التأخير، فيكون الضمير النية به التأخير أيضا كرافعه، وإذا كان كذلك لم يمتنع تقديمه .

وبالحمل على أخواتها فقد قالوا: (مسرورًا ظلّ عمرو) و (أصبح صائمًا خالد)

المطلب الثالث

تقديم خبر » ليس » عليها

« ليس» فعل جامد لا يتصرف بحال، موضوع موضع الحرف في أنه لا يفهم معناه إلا مع متعلقه، يرفع الاسم وينصب الخبر تقول: ليس زيد قائما، ورتبة الثاني التأخير(٢)، فلا يجوز أن يتقدم خبرها عليها عند جمهور النحاة، ومنهم: المبرد، والزجاج، وابن السراج، ومعهم أكثر المتأخرين، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان ومن قال بقولهما إلى جواز تقديم

=

والشاهد فيه قوله : «كلا يومي ... وصل أروى، ظنون» حيث قدم (كلا) وهو معمول الخبر. (ظنون) على المبتدأ (وصل أروى) وتقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل.

(١) من الآية ٣٤ سورة المطففين

(٢) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ١٢٦) واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٦٩) والإتقان (٢/ ٨٦)

خبرها، يقولون: قائما ليس زيد[١]، مستدلين بما ورد ظاهره تقدم معمول خبرها عليها، وتقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل، وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان بيانهما في الآتي:

المذهب الأول: ذهب الفارسي وابن برهان إلى القول بجواز تقديم خبر «ليس» عليها، واستدلا على ذلك بقولهم: إنه قد جاء تقدم معمول الخبر على « ليس » مما يشعر بجوازه أيضا في الخبر، ومثال ذلك، قوله تعالى: [٢] ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ وقول الشاعر: [٣]

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدادُ إِلَّا لَجاجَةً . . . وَكُنْتُ أَبَيًّا فِي الْخَنَى لَستُ أَقْدَمُ

قال الفارسي: « ويؤكد ذلك قوله: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾، ألا ترى أن المعنى: لا يُصرف عنهم يوم يأتيهم، فإذا كان هذا الظاهر كان "يوم" معمول الخبر، والمعمول إنما يقع حيث يجوز وقوع العامل»[٤]

واستدلوا أيضا بأن « ليس » فعل في نفسه مثل كل الأفعال يمكن أن يتقدمه معموله، ولا يمنع من ذلك جموده وعدم تصرفه، فهذا المعنى

---

(١)اختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ولم يرد من لسان العرب تقديم الخبر، ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٧٨)

(٢) من الآية:٨ سورة هود

(٣) البيت من الطويل مجهول القائل ، وهو في: البحر المحيط (٦/ ١٢٧) والدر المصون (٦/ ٢٩٢) واللباب في علوم الكتاب (١٠/ ٤٤٣) وروح المعاني (٦/ ٢١٥)

والشاهد فيه قوله :« فِي اَلْخَنَى لَسُتُ أَقْدَمُ » حيث تقدم معمول الخبر « في الخنى » على « ليس»

(٤) المسائل الحلبيات (ص: ٢٨١) وينظر: الكشاف (٢/ ٣٨١) والإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٣١) والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/ ٤٤٣) وشرح ابن الناظم (ص: ٩٧) وشرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ١٨٧) والدر المصون (٤/ ١٧) وشرح ابن عقيل (١/ ٢٧٨) واللباب في علوم الكتاب (٦/ ٤٦٢)

لا يُنْقص حكمَه، وصار كـ"يَدَعُ"، و"يَذَرُ"، لمـَّا لم يأت منهما لفظَ الماضي استغناء عنه بـ"تَرَكَ"، لم ينقص من حكم عملهما. (١)

واختاره العكبري، واستدل على جوازه بتقديم المعمول، وتقديم المعمول جائز في أحوال كثيرة، ومنها: تقدم معمول خبر المبتدأ عليه (٢)

المـذهب الثـاني: ذهـب الكوفيـون، والمبـرد، والزجـاج، وابـن السـراج، وأكثر المتأخرين إلى القول بعدم جواز تقديم خبر « ليس » عليها، وكذلك معمول خبرها.

وحجتهم: أنه لو قيل بأنها «حرف» فمعروف أن معمول الحرف لم يتقدم على الحرف في موضع من المواضع، وإن قيل بأنها «فعل» فمعلوم أن "ليس" فعل غير متصرف، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه؛ فإذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي ألا يتصرف عمله، كما أن « ليس » محمولة على «ما» ؛ لأنها في معناها حيث إنهما ينفيان الحال، وكما أن «ما» لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك « ليس »(٣)

وخرَّجُوا ما استدل به الفارسي ومن وافقهم على ما يوافق مذهبهم، فأولوا قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ على الآتي:

الأول: أن « يوم » منصوب بفعل مضمر، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، وصح ذلك لأن قبله استفهام، وهو قوله تعالى: ﴿ مَا يَحْبِسُهُ ﴾، فـ ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾جواب له، و ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا ﴾ جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

الثاني: أن « يَوْمَ » في محل رفع مبتدأ، وبني على الفتح لإضافته إلى جملة "يأتيهم" و"ليس مصروفا" خبره، وهذا سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي. (٤)

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٧٠)

(٢) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٤٦)

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٨٠)

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٥٤) والتذييل والتكميل (٤/ ١٨١) و (٤/ =

الثالث: لو صح كون« يَوْمَ » منصوبا بـ مَصْرُوفاً قُبِل تقديمه؛ لأنه ظرف، والظروف يُتوسع فيها ما لا يُتوسع في غيرها، ولذلك جاز: ما غدًا زيد ذاهبًا، ولم يجز: ما طعامَكَ زيد آكلًا، وجاز: أغدًا تقول زيدًا منطلقًا[١]؟ ولم يجز أأنت تقول زيدًا منطلقًا؟ [٢]

وقالوا عن قولهم إن المعمول إنما يقع حيث يقع العامل هذا ليس على إطلاقه فإن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، ألا ترى أنه يقال: أمّا زيدا فاضرب، ولا يقال أما فاضرب زيدا ويقال: عمرا لاتهن، ولا يقال: تهن لا عمرا ويقال: حقك لن أضيع، ولا يقال: أضيع لن حقك.

فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد أمّا تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب عل "لا" و "لن" تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر. [٣]

وخرجوا البيت على أن قوله: « في الخنا» جار ومجرور، وهما من الأمور التي يتسامح فيها، ويتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها .

واختار أكثر المتأخرين التأويل. فمنع ابن هشام، تقديم الخبر والمعمول وصححه، قال:« أما امتناع ذلك في خبر «ليس» فهو اختيار الكوفيين والمبرد وابن السراج، وهو الصحيح؛ لأنه لم يسمع مثل ذاهبا لست؛ ولأنها فعل جامد؛ فأشبهت «عسى» وخبرها لا يتقدم باتفاق» [٤]

واختاره أبو حيان، ورأى أن ما ورد قليل لا يقوم حجة لإثبات قاعدة، وهو من القلة بحيث لا يمكن الاعتماد عليه، ولا الاستناد إليه قال: « وقد

=

١٨١) وتمهيد القواعد (٣/ ١١٢٤) و المقاصد الشافية (٢/ ١٧٦) و التصريح (١/ ٢٤٥)

(١) على إجراء القول مجرى الظن.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٥٤) والكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٤٤)

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٥٤)

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ١٣٣)

تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر «ليس» عليها، ولا بمعموله، إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر:

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدادُ إِلَّا لَجاجَةً . . . وَكُنْتُ أَبِيًّا فِي الْخَنَى لَسْتُ أَقْدَمُ

وبعد... ففي تقديم خبر « ليس » عليها استنادا على تقديم المعمول خلاف، الصحيح منه ما ذهب إليه الفارسي ومن وافقه، ويشهد له السماع والقياس، أما السماع فقد جاء تقدم معمول الخبر على «ليس» في أفصح الكلام، مما يؤذن بجواز تقديم الخبر، حيث إن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل. كما ورد في كلام من يحتج به، ولا حاجة لتأويل ما ورد.

وأما القياس فقد جاز تقديم خبر «كان» في الصحيح من الأقوال فقد قالوا: قائما كان زيد، وواقفا كان جعفر.

وقد قرئ قوله تعالى:[1] ﴿ وَبَطَلَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ ﴿ وَبَاطِلاً مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ فَنُصِب ﴿بَاطِلاً﴾ بـ « يعملون » ووجه الدلالة من ذلك أنه إنما يجوز وقوع المعمول حيث يقع العامل.[2] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾ [3] وقوله تعالى: ﴿أَهَـؤُلاَءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴾ [4] وجاء أيضا تقديم معمول خبر « ما زال » قال الشاعر:[5]

---

(١) الآية ١١٨ سورة الأعراف.

(٢) ينظر المحتسب (١/ ٣٢١)

(٣) من الآية ١٧٧ سورة الأعراف

(٤) من الآية ٤٠ سورة سبأ

(٥) البيت من الطويل للمعلوط القريعي، وهو في الكتاب (٤/ ٢٢٢) والأصول (٣/ ١٧٣) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٩٩) والتعليقة (٤/ ٢٤٥) والمسائل الحلبيات (ص: ٢٦٨) والخصائص (١/ ١١١) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٥) وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٨) والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٠٣) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ١٣٨) وضرائر الشعر (ص: ٦١) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٧١) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٩٣) والتذييل والتكميل (٤/ ٢٦٢) والجنى الداني (ص: ٢١١) ومغني اللبيب (ص: ٣٨)

والشاهد فيه قوله « خَيرًا لا يزالُ يَزيدُ» حيث تقدم معمول خبر « زال» عليها.

ورَجِّ الفَتى للخيرِ ما إنْ رأَيتَهُ ... ... عَنِ السِّنِ خَيرًا لا يزالُ يَزيدُ

وتقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل.

وأما ما ذكره أبو حيان من أن البيت الواحد، والآية الواحدة لا يقويان على إقرار القاعدة، واعتماد الحكم النحوي فكلام مردود فالكوفيون . ولهم باع كبير في خدمة النحو . اكتفوا بالشاهد الواحد وجعلوه أساسا تبنى عليه القاعدة النحوية، واستنبطوا منه حكما، بل ربما يرخصون بوضع القاعدة اعتمادا على الرأي إن لم يجدوا شاهدا .

المطلب الرابع

تقديم خبر "ما زال " على » ما »

«زال» فعل ماض ناسخ، اختص بدخول النافي، متضمن لمعنى النفي، ومن شرط النفي إذا دخل عليه نفي صار إيجابا، ألا ترى أن قول القائل: ما زال زيد ذاهبا، معناه: أنه ذاهب، فلهذا خص بالنفي. (١)

وفي تقديم خبره على «ما» خلاف بين النحويين، منعه بعضهم، وأجازه آخرون مستدلا بتقدم المعمول، والمعمول إنما يقع حيث يقع العامل، وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان:

المذهب الأول: ذهب الكوفيون غير الفراء إلى القول بجواز تقديم خبر « ما زال » على ما والفعل، وحجتهم أن معمول الخبر تقدم عليهما، وتقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل، نقل ابن مالك وغيره (٢) عن ابن كيسان أنه كان يجيز «جاهلا ما زال زيد» ؛ قالوا: لأن نفيها إيجاب، والخبر بعدها كخبر "كان" المثبتة، وكما أن « كان» المثبتة يجوز تقديم خبرها عليها فكذلك هنا، فلا يمتنع عندهم: "جاهلًا ما زال عمرو" كما لا يمتنع: جاهلًا كان عمرو". (٣)

---

(١) ينظر: علل النحو (صـ: ٢٤٧، ٢٤٨)

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٨) وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤٩٦) وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٣/ ٢٠٣)

(٣) ينظر : أسرار العربية (ص: ١١٧) والإنصاف (١/ ١٢٦) والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٠٢) واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٦٧)

واستدل الكوفيون لمذهبهم بالسماع والقياس، أما السماع فما جاء من تقدم المعمول في قول الشاعر:[1]

وَرجِّ الفتَى لِلْخَيرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيرًا لا يَزَالُ يزيدُ

فنصب « خيرا » بـ « يزيد » وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل، فلا يجوز أن يقع معمول الخبر إلا في الموضع الذي يجوز أن يقع الخبر فيه.

وأما القياس: فهذه الأفعال وإن كانت منفية في اللفظ فإنّها موجبة في المعنى، فكما أنَّ الفعل إذا كان موجباً يتقدَّم معموله عليه فكذلك هنا.

وأيضاً فإنَّ حرف النفي قد تنزَّل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكلمة، فكأنَّه قد صار حرفاً من حروف هذه الأفعال، فكأنَّك لم تدخل على الفعل شيئاً يمنع من تقديم المعمول. [2]

وظاهر كلام ابن السراج الجواز قال تعليقا على قول الشاعر:

وَرجِّ الفتَى لِلْخَيرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيرًا لا يَزَالُ يزيدُ

أراد: لا يزال يزيد خيرا.

المذهب الثاني: ذهب البصريون والفراء[3] إلى القول بعدم جواز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها مما في أوله (ما) على (ما) فلا تقول: قائماً ما زالَ زيدٌ.

وحجتهم: أن «ما» حرف يجب تصدره على الفعل لمعنى يحدثه فيه، فلم يجز تقديم ما في خبره عليه، ألا ترى أن النفي له صدر الكلام؛ إذ إنه يحدث فيما بعده معنى لا يفهم بالتقديم. كما أنه مقاس على «ما دام»،

---

(١) سبق تخريجه ينظر صـ١٩ من هذا البحث

والشاهد فيه قوله: (خَيرًا لا يَزَالُ يزيدُ) حيث تقدم خبر ما زال على « ما »

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٠٤) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ٢٣٤)

(٣) ينظر مذهبه في : الإنصاف (١/ ١٢٦) والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٠٢) واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٦٧) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٧٠)

وخبرها لا يتقدم على « ما » ومقاس على حروف الاستفهام التي لا يتقدم عليه مفعول الفعل بعدها ألا ترى أنه لا يقال: زيدا أضربت؟

وبيان ذلك أن (ما) للنفي، وهو معنى تحدثه (ما زال) وحروف المعاني لها صدر الكلام، فإذا تقدم عليها ما في خبرها بطل استحقاقها للتَّصدُّر، ومن هنا لم يجز التَّقديم في (ما دام) ولا في أدوات الاستفهام، فلا تقول منطلقا ما دام زيد، ولا "زيدًا أَضَرَبْتَ" [١]وكل ما كان منفيا من هذا الباب نحو: «ما زال» و«ما انفكَّ» وما « فتىء » و «ما بَرِحَ» لا يتقدَّم خبرها على «ما». [٢]

فإن قيل: إن (ما) مع ما بعدها صارتا كالكلمة الواحدة؛ ولهذا عُدَّ هذا الكلام إثباتاً لا نفياً، فيجوز تقديم ما في خبرها عليها، فالجواب عنه أن الاعتبار ليس بما يحصل من معنى المركب، وإنما الاعتبار بوجود الحرف الذي يُصَدَّر به الكلام، والعرب إنّما تلحظ لفظ «ما» لا معناها في معنى التقديم. [٣]

وأما قوله:

وَرجِّ الفتَى لِلْخَيرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيرًا لا يَزَالُ يزيدُ

فيجاب عنه بأنَّ (خيراً) منصوب بفعل محذوف لا بـ (يزيد) و «يزيد» مفسر له والتقدير يزداد على السنّ خيراً لا يَزَالُ يزيدُ .

أو أن النافي في البيت (لا) و (لا) ليست أصلاً في هذا الباب، وإنما الأصل «ما» وقد جوزوا تقديم الخبر فيها بخلاف (ما) فإنها الأصل في النفي، وهي أمُّ بابه، فالنفي فيها آكد. وقيل: إن البيت ضرورة . [٤]

المذهب الثالث: ذهب ابن مالك[٥] إلى القول بجواز تقديم خبر (زال) بشرط أن يكون النافي غير "ما " كأن يكون النافي" لا " أو "لن" أو "لم"

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٠٣) وأسرار العربية (ص: ١١٧)

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ٢٣٤)

(٣) ينظر : السابق(٣/ ٢٣٤)

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٠٤)

(٥) ذكر أبوحيان في الارتشاف أن هذا المذهب مذهب الجمهور، يمنعون تقدم الخبر =

فيجوز: "عالما لم يزل زيد"، وعالما لن يزال زيد، وعالما لا يزال زيد، وامتناع التقديم مع «ما»؛ لأن لها صدر الكلام، ولذلك لا تتوسط بين جار ومجرور، أو جازم ومجزوم، كما تتوسط "لا"؛ فلا يقال: جئت بما شيء، وإن ما تفعل فعلت، ويجوز: جئت بلا شيء، وإن لا تفعل فعلت.(١)

واستدل ابن مالك على صحة مذهبه بقول الشاعر:

وَرجٍّ الفتَى لِلْخَيرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيرًا لا يَزَالُ يزيدُ

قال تعليقا على البيت السابق:« فقدم معمول "يزيد" وهو "خبر" "يزال" مع نفيها بـ"لا"، وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل غالبًا، فلو كان النفي بـ"ما" لم يجز التقديم عليها. (٢)

ورده عليه أبو حيان في شرحه لتسهيله، قائلا: « ويُحتاج في إثبات ذلك إلى سماع من العرب» (٣)

وذهب الشيخ خالد الأزهري مذهب ابن مالك، قال: «وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي، ويرده قوله" ...:

وَرجٍّ الفتَى لِلْخَيرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيرًا لا يَزَالُ يزيدُ

فقدم معمول الخبر على "لا" النافية؛ والأصل: لا يزال يزيد خيرا» (٤)

=

على (ما)، فإن دخل على « زال » غير« ما» من حروف النفي جاز التقديم. ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١١٧٠)

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٨) وقال: إن تقديم المعمول إذا كان النفي بغير «ما» جائز عند الجميع. والقول بالإجماع منقوض بمذهب البصريين في المسألة فلا يجيزون التقديم مطلقا.

(٢)شرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٨)

(٣)التذييل والتكميل (٤/ ١٧٥) وذكر أن بعضهم نصب "خيرًا" برأيته على حذف مضاف، أي: ذا خير، أو أن يكون منصوبًا بيزيد لاتساعهم في "لا" ولا يصلح مع "ما.

(٤) التصريح (١/ ٢٤٦)

وبعد ... ففي تقديم خبر «ما زال» عليها خلاف الصحيح أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر عليها، وذلك أنها أفعال قد نُفيت بـ «ما»، والأفعال إذا نفيت ب «ما» لم يتقدَّم خبرها عليها؛ لامتناع تقديم ما في حيّز النفي عليه، كما أن «ما» ونحوها مما أوجب النفي حروف ضعيفة، وليست لها قوة الفعل، فلم يجز تقديم ما أوجبه حكمها عليها لضعفها، كما أن الحرف قبلها صار بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم لا يتقدم على بعض.

المطلب الخامس

إلغاء عمل ظن بعد معمول

المفعول الثاني

انفردت الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي ليست مبنية للمفعول بجواز الإلغاء ـ وهو ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك ـ وذلك إذا توسطت نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، أو تأخّرت نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، وإلغاؤها أحسن إن تأخرت، وإهمالها أحسن مع التوسط، فإذا تقدمت لا يجوز إلا الإعمال نحو: ظننتُ زيداً قائماً، خلافاً لأهل الكوفة في ذلك، فإنّهم يجيزون الإلغاء مع التقديم.(١)

وسيبويه وجمهور البصريين يجوزون مع الإعمال الإلغاء إذا تقدم عليها معمول المفعول الثاني، فيقولون: متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ؟ برفع المفعولين، فتقديم معمول المفعول الثاني يُلغي العمل، كما لو تقدم المفعول الثاني تماما، وذلك لأن المعمول إنما يقع حيث يقع العامل . فكأن المعمول الثاني قد تقدم على الفعل، فجاز الإلغاء. وإنما ألغيت لكون «تظن» لم تجيء صدر الكلام.

قال سيبويه: « واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل، وذلك قولك: متى زيد ظنك ذاهب ... وهو في متى وأين أحسن، إذا قلت: متى

---

(١) ويستدلون على ذلك بقوله:

كذاكَ أُدِّبتُ حتى صارَ من خُلُقِي ... أنِّي وجدت ملاكُ الشيمةِ الأدب

فألغى «وجد» متقدمة، ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ١٦٩)

ظنك زيد ذاهب "، ومتى تظن عمرو منطلق؛ لأن قبله كلاما، وإن شئت قلت: متى ظنك زيدا أميرا، كقولك: متى ضربك عمرا» [١]

وإنما جاز الإلغاء عنده؛ لأنه قد تقدم بعض الخبر، وتقدم بعض الخبر كتقدم الخبر، وذلك أن تقدم الخبر لا يوجب الكلام يقينا، وكذلك تقدم بعضه. [٢]

وخالف المبرد فأوجب النصب فيما تقدم فيه معمول المفعول الثاني، ورد كلام سيبويه، وقال: هذا نقض للباب، وذلك أن سيبويه شرط إذا تقدم الفعل لم يلغ وأعمل، وقد تقدم الفعل هنا فوجب أن يعمل. نقل ابن ولاد ذلك عنه .[٣]

قال المحتج عن سيبويه: إنما شرط سيبويه أن يتقدم الفعل، وليس قبله شيء في صلة ما بعده.[٤]

وأكثر النحويين على ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن تقدم الظرف أو نحوه من الكلام إذا قيل: "متى ظني زيد ذاهب؟ " و"أين ظني زيد ذاهب؟ " جعلَ قبل الفعل كلاما، فصار الفعل كأنه حشو. [٥]

فاختاره ابن مالك وجوز الإلغاء بعد معمول المفعول الثاني لكنه رآه ضعيفاً قال: « وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو: ظننت زيدٌ قائمٌ، وبضعفه في نحو: متى ظننت زيدٌ قائمٌ» [٦]

واختاره الرضي قال: « ويقل القبح في نحو: متى تظن زيد ذاهب، أعني إذا تقدم معمول الخبر، إذ هو كتقدم الخبر»[٧]

---

(١)الكتاب (١/ ١٢٤،١٢٥)

(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد (ص: ٧٥) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٤٦١)

(٣) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد (صـ: ٧٣، ٧٤) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٤٦١)

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٤٦٢)

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٣٠)

(٦)شرح التسهيل (٢/ ٨٥، ٨٦)

(٧) ينظر: شرح الرضي (٤/ ١٥٧)

وقال ناظر الجيش" « فتقول: متى تظن زيد قائم؟ وأين تظن زيد قائم؟ وهذا جائز على الجملة، نص عليه سيبويه وغيره، لكن على مقصد، وهو أن يكون الظرف المتقدم متعلقا بقائم، والسؤال إنما وقع عن زمانه أوعن مكانه، ... وإنما لم يحكم للفعل هنا بحكم الابتداء، لأن معمول المعمول الثاني قد تقدم على الفعل، والقاعدة أن تقدم المعمول مؤذن بتقدم العامل، فكأن المعمول الثانى–وهو قائم– قد تقدم على الفعل، فجاز الإلغاء» [١]

وقال به أكثر المتأخرين [٢]

وبعد ... ففي عمل «ظن» مسبوقة بمعمول معمولها الثاني وإلغائها خلاف بين النحويين، سيبويه والجمهور يجوزون الإلغاء مع العمل فيقول: متى ظننت زيد مقيم، ومتى ظننت زيدا مقيما، وحجتهم للإلغاء أن المعمول إنما يقع حيث يقع العامل، ولو تقدم المفعول الثاني لألغيت «ظن»، والمبرد يمنع الإلغاء، ولا يعتد بتقديم المعمول، ولعله لا يعبأ بنظرية تقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل، وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من جواز الإلغاء مذهب صحيح، فقد ألغيت حين توسطت بين المفعولين، تقول: زيدا ظننت قائما، وزيد ظننت قائم، وكنت بالخيار في إعمالها وإلغائها؛ حيث تساوى طرفاها؛ فلم يترجّح أحدهما على الآخر، وألغيت حين تأخّرت عن المفعولين، وإلغاؤها متأخّرة أحسن من إلغائها متوسّطة، قالوا: زيد قائم ظننت، وألغيت نظيرتها مع ضعفه وقلته، وعليه بعضُ النُّحاةِ، قال الشاعر [٣]

---

(١) المقاصد الشافية (٢/ ٤٦٩)

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٠٨) و (٤/ ٢١١٣) والتذييل والتكميل (٦/ ٥٤) و (٦/ ٦٠) وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٥٩) والمساعد (١/ ٣٦٤) و (١/ ٣٦٧) وتمهيد القواعد (٣/ ١٤٨٥)

(٣) البيت من البسيط لـ كَعْب بن زهير في ديوانه صـ ٦٢ وهو في الديوان:

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها ... وَمَا لَهُنَّ طوال الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية

=وهو في جمهرة أشعار العرب (صـ : ٦٣٨) والأضداد لابن الأنباري (ص: ١٧) =

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها ... وما إخالُ لدَيْنا منْكِ تَنْوِيلُ

وقول الآخر:[1]

كَذَاكَ أُدِّبْتُ، حتَّى صارَ مِنْ خُلقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ

فلا مانع من الإلغاء مع تقدم معمول معمولها عليه .

=

وتوجيه اللمع (ص: ١٨١) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٥٧) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٥٧) وشرح الرضي (٤/ ١٥٧) وشرح ابن الناظم (ص: ١٤٨) والتذييل والتكميل (١/ ٢١٥) والدر المصون (٤/ ٣٦٥) وتخليص الشواهد (ص: ٤٤٩) والمساعد (١/ ٣٦)

والشاهد فيه قوله : « وما إخالُ لدَيْنا منْكِ تَنْوِيلُ» : حيث ألغيت "إخال" مع التقدم على مذهب والكوفيين.

(١)البيت من البسيط، مجهول القائل، وهو في شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ١٨) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ١٦٩) وشرح الرضي (٤/ ١٥٦) والتذييل والتكميل (٦/ ٥٨) والبحر المحيط (١/ ٥٣٤) وشرح ابن عقيل (٢/ ٤٩) وشرح المكودي (صـ: ٨٤) وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٤/ ١٦٢) والتصريح (١/ ٣٧٥)

والشاهد فيه قوله: وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ « حيث ألغيت "وجد" مع التقدم على مذهب والكوفيين.

المبحث الثاني :
" وقوع المعمول حيث يقع العامل وأثره في نفي الحكم»
المطلب الأول
تقديم متعلق الصلة على الموصول

الموصول وحدَه اسميا كان أو حرفيا ناقص الدلالة، لا يتِم حتى يأتي بعده كلام تامٌّ يسمى الصلة، ويصير الموصول مع ذلك الكلام تامًا، فإذا جيءَ بالصلة قيل: مَوْصُول حينئذٍ. (١)

قالوا: ولا يجوز أن تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول، إلا أنه قد جاء ما ظاهره تقديم معمول الصلة على الموصول، وتمسك به بعض النحاة في القول بالجواز، وأوله بعضهم، وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان:

المذهب الأول: ذهب بعض النحويين إلى القول بجواز تقديم معمول الصلة على الموصول، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:(٢)

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا ... كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

فقدم معمول «أن » المصدرية «بالعصا» على «أَنْ» فدل على جواز

---

(١)ينظر: الأصول (٢/ ١٧٩) وأمالي ابن الشجري (١/ ٥) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٠٢)

(٢) من الرجز ، ويروى :

ربّيته حتى إذا تمعددا ... وصار نهدا كالحصان أجردا

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

وهو في : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ١٧٣) وتهذيب اللغة (٢/ ١٥٤) والمحتسب (٢/ ٣١٠) والمنصف (ص: ١٢٩) وكتاب الأفعال للسرقسطي (١/ ١١٧) والمخصص (٤/ ٣٠٨) والتبيان في إعراب القرآن (١/ ١١٧) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ٧٥) وشرح الرضي (٤/ ٣٨) وشرح الشافية (٢/ ٣٣٦) والتذييل والتكميل (٣/ ١٧٦) وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٢٣٦)

والشاهد فيه قوله :« بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا» حيث قدم معمول «أن » المصدرية، « بالعصا » على «أَنْ»

تقديم معمول الصلة . واستدلوا بقول الشاعر :[1]

هَلّا سَأَلْتِ وَخَبَرُ قَوْمٍ عِنْدَهُم .... وشِفَاءُ غَيِّكَ خَابرًا أنْ تَسْأَلِي

فقوله "خابرا" مفعول به عامله قوله: "تسألي" وهو منصوب بـ « أن » المصدرية.

وذهب بعضهم إلى أن ذلك جائز إذا كان معمول الصلة ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، وحجتهم: أن العرب تتسع في الظروف والمجرورات ما لا تتسع في غيرها من الفضلات، لكثرة دورانهما في الكلام . [2]

واستدل هؤلاء بقول الشاعر :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا ... كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

كما استدلوا بقول الله تعالى: ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾[4] قالوا: إن « أل » موصول و ﴿الزاهدين ﴾ و ﴿ الشَّاهِدِينَ ﴾ صلة الموصول، و ﴿ فيه ﴾ و ﴿ منه ﴾ معمولان له، وتقدم المعمول فيهما على الموصول .

قال ابن السراج: « وهو قول الكسائي، ولكنه لم يفسر هذا التفسيرَ، وكان هو والفراءُ لا يجيزانِه إلا في صفتين في «مِن» و « وفي" فيقولان: "أَنتَ فينا مِنَ الراغبينَ، وما أَنت فينا من الزاهدينَ"[5]

والظاهر من كلام ابن الحاجب أنه لا يرى مانعا من تقدم معمول

---

(١) البيت من الكامل، لامرأة من بني سليم، وهو في : الأصول (٢/ ١٨٨) والمقصور والممدود لأبي علي القالي (ص: ٤٣٥) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ١٧٥) وشرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٢٢) وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٨) والدر المصون (٤/ ١٢) وتمهيد القواعد (٨/ ٤١٦١) وخزانة الأدب (٨/ ٤٣٣)
والشاهد فيه قوله :« خَابرًا أنْ تَسْأَلِي» حيث قدم معمول «أن » المصدرية، « خابرا » على «أَنْ»

(٢) شرح الرضي (٤/ ٣٨)

(٣) من الآية ٢٠ سورة يوسف

(٤) من الآية ٥٦ سورة الأنبياء

(٥) الأصول (٢/ ٢٢٤) وينظر توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٢٣٦)

الصلة عليها [١]

ونسب الرضي الجواز إلى الفراء قال: « ولا يتقدم على (أن) الموصولة معمول معمولها، كما تقدم في باب الموصولات، وأجاز الفراء ذلك» [٢]

المذهب الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى القول بعدم جواز تقديم معمول الصلة على الموصول مطلقاً، سواء أكان الموصول اسماً أم حرفاً

وحجتهم أن المعمول إنما يقع حيث يقع العامل ومعلوم أن الصلة لا يجوز تقديمها على الموصول؛ فامتنع تقديم ما يتعلق بها .

قال سيبويه: «ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: ما زيداً أنا الضاربُ، ولا زيداً أنت الضاربُ، وإنّما تقولُ: الضاربُ زيداً، على مثل قولك: الحسنُ وجها، ألا ترى أنّك لا تقول: أنت المائةَ الواهبُ، كما تقول: أنت زيداً ضاربٌ»[٣]

فالمفهوم من كلامه أنه لا يجوز تقديم معمول صلة «أل» في « الضارب » على الموصول، كما امتنع تقديم معمول اسم الفاعل والصفة المشبهة، وإنما يجب تأخير الصلة وما يتعلق بها، كما وجب تأخير معمولي اسم الفاعل والصفة المشبهة .

قال ابن السراج « ولا يصلح أن تقدم شيئًا في الصلة ظرفًا كان أو غيره على "الذي" ألبتة، فأما قوله: ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ فلا يجوز أن تجعلَ "فيه" في الصلة »[٤]

وخرج البصريون ما استدل به غيرهم على ما يوافق مذهبهم، فقالوا في قول الشاعر:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا ... كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

---

(١) ينظر الأمالي (١/ ٢٨٣)

(٢) شرح الرضي (٤/ ٣٨)

(٣) الكتاب (١/ ١٣٠)

(٤) الأصول (٢/ ٢٢٣)

فيه وجهان: أحدهما أن يكون « جزائي» اسم «كان» وبـ «بالعصا» خبرها، ويكون «أن أجلدا» غير متصل بالعصا، والكلام قد تم دونه، وهو حينئذ في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: كان جزائي بالعصا هو أن أجلدا.

الوجه الثاني: أن يكون «بالعصا» تبيين، و« أن أجلدا » خبر «كان » ، ولا يجوز أن يكون بالعصا في صلة أن أجلد؛ لأنه مقدم. (١)

وقيل: إن ما جاء مما ظاهره تقديم معمول الصلة على الموصول نادر لا يمكن الاعتماد عليه، ولا القول به . وقيل: العامل في «بالعصا» مضمر وليس قوله «أن أجلدا» قال ابن مالك: « ولا يتقدم(٢) معمول معمولها عليها، خلافا للفراء، ولا حجة فيما استشهد به؛ لندوره، وإمكان تقدير عامل مضمر» (٣)

وقالوا في قوله تعالى: ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ إن الألف واللام ليست بمعنى «الذي»، ولكن الألف واللام للتعريف؛ لأنه لو كان التقدير: وكانوا فيه من الذين زهدوا، أو كانوا فيه من الذين شهدوا على ذلك، لم تقدم صلة «الذي» عليه(٤)

وقيل إن الألف واللام بمعنى: «الذي» ولكن قوله ﴿ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ وقوله: ﴿ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ تبيين كأنه قال: أعني فيه، فالعامل فيه: " أعني لا « الزاهدين» فليس هو صلة لـ «الذي»، وإذا كانا تبيينا جاز تقديمهما؛ وعلى هذين التأويلين تأولوا قول الشاعر:(٥)

---

(١) ينظر: اللامات للزجاجي (ص: ٥٩)

(٢) الحديث عن «أن » المصدرية مع صلتها.

(٣) شرح التسهيل (٤/ ١١)

(٤) ينظر الأصول (٢/ ٢٢٣) واللامات للزجاجي (ص: ٥٨) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٤٧٤) والتذييل والتكميل (٣/ والدر المصون (٥/ ٢٧٩)

(٥) البيت من الطويل مجهول القائل، وهو في الكامل في اللغة والأدب (١/ ٣٤) والمنصف (١٣٠) والمساعد (١/ ١٨١) والمقاصد الشافية (١/ ٤٧٠)

=

تَقُولُ وصَكَّتْ صَدْرَهَا بيَمينِهَا... أَزَوْجِيَ هَذَا بالرَّحَى المُتَقَاعِسُ

فالألف واللام في «المتقاعس» للتعريف لا بمعنى «الذي»، ولذا جاز تقديم قوله «بالرحى» عليه، والآخر أن يكونا بتأويل «الذي» ويكون «بالرحى » تبيينا، كأنه قال: أبعلي هذا المتقاعس[١]

وقيل إن الألف واللام بمعنى «الذي» ولكن الجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره: في الأولى:" وكانوا فيه زهادا من الزاهدين "والتقدير في الثاني: « وأنا شاهد من الشاهدين»، فيكون العامل في " فيه "و « منه» زهادا، وشاهدا، وناب " من الزاهدين " « ومن الشاهدين » عنهما. [٢]

وهو ظاهر تأويل الفراء في الآية قال: « وقوله: ﴿ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [٣]، ولم يقل: صالِحًا، فهذا بمنزلة قوله: ادْنُ فأصِب من الطعام، وهو كَثِير: يَجْتزأ بمن عَن المضمر كما قَالَ الله ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ ولم يقل: زاهدينَ من الزاهدين[٤]

وبعضهم يجعل الألف واللام زائدتين، وإذا كانا كذلك عمل ما بعدهما فيما قبلهما. [٥]

وقالوا عن قوله:

هَلّا سَأَلْتِ وَخَبَرُ قَوْمٍ عِنْدَهُم .... وشِفَاءُ غَيِّكَ خَابرًا أنْ تَسْأَلِي

إن "خابرا" منصوب بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور فكأنه قال: تسألي خابرا..

=

والشاهد فيه قوله « بالرحى» حيث جاء ما ظاهره تقديم معمول الصلة على الموصول الحرفي.

(١) ينظر الأصول (٢/ ٢٢٣) واللامات للزجاجي (ص: ٥٨) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٤٧٤) والتذييل والتكميل (٣/ ١٧٦)

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٤٧٤)

(٣) من الآية ١٠٠ سورة الصافات

(٤) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٨٩)

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٤٧٤)

وبعد... ففي تقديم معمول الصلة على الموصول خلاف، أجازه بعضهم، ومنعه آخرون، وأرى أن الصلة جيء بها لتمام الموصول وتكملته، وهما في قوة الكلمة الواحدة فلا يجوز تقديمها على ما تممته، وإذا لم يجز ذلك في الصلة فعدم جوازه في معمولها أولى، وما استدل به من أجاز ذلك أرى حمله على التوسع، فما جاء من ذلك كله كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، وهما مما يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما .

وأما القول بأن (أل) زائدة فيرد عليه بأن هذا الموضع ليس من مواضع زيادتها، ولا يجوز كونها للتعريف كما خرجها بعضهم؛ لأنها ليست في الآيات والأبيات لعهد ولا جنس، ألا ترى أنه لا يصح تقدير الضمير في مكانها، وكذلك لا يمكن تقدير « كل» بعد حذفها من هنا امتنع كونها تعريفية .

وأما القول بأنها موصولة والمتقدم عليها متعلق بمحذوف يفسره المذكور فيمنعه ضعف المعنى، ألا ترى أن تأويل: «وكانوا فيه زهادا من الزاهدين» « وأنا شاهد من الشاهدين»، ضعيف في المعنى للتكرار الذي لا حاجة للتركيب إليه، ثم إن ذلك يصلح مع قوله: ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ لكثرة الحذف قبل الألف واللام، داخلا عليها «من» التبعيضية، ولا يصلح مع:

تَقُولُ وصَكَّتْ صَدْرَهَا بيَمينِهَا... أَزَوْجِيَ هَذَا بالرَّحَى المُتَقَاعِسُ

المطلب الثاني
تقديم معمول الفعل الواقع خبرا على المبتدأ

تقع الجملة خبرا مؤولة بالمفرد، وقد تكون جملة اسمية نحو: زيد أبوه منطلق، وعمرو غلامه خارج، وقد تكون فعلية نحو: زَيْدٌ قَامَ أبوه، ولابد من ذكر يعود من الجملة إلى المبتدأ. فلو قلت: زيد عمرو منطلق لم يجز، كما أنه لو قيل: زيد قام عمرو لم يجز.

وقد تكون شرطاً وجزاء، وذلك نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، وبِشْرٌ إن تعطه يشكرك. وقد تكون ظرفاً نحو: الصلاة في المسجد، والسفر الليلة .

وإذا وقعت الجملة الفعلية خبرا ولفعلها معمول فهل يجوز تقديمه على المبتدأ أو لا؟ النحويون في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الكسائي والفراء [١] إلى القول بعدم جواز تقديم المعمول على الفعل والمبتدأ؛ لأن المعمول إنما يقع حيث يقع العامل، والعامل« الفعل في الفعلية » لا يتقدم المبتدأ.

وحجتهما أن الإخبار بالفعل على خلاف الأصل؛ لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام، فعدّ المبتدأ قبلهما أجنبيّا فيمتنع تقديمهما . [٢]

وأيضا أنك إذا قلت زيدا أجلُه أحرز أو يحرز فإن كل واحد من الفعلين مستقل بفاعله؛ فيصير المبتدأ الفاصل بين الفعل والمفعول أجنبيّا عنهما.

نقل ناظر الجيش عن أبي علي الفارسي عدم جواز تقديم معمول الفعل الواقع في موضع الخبر على المبتدأ »[٣]

المذهب الثاني: ذهب البصريون وهشام الكوفي[٤] إلى جواز تقديم المعمول على المبتدأ والفعل إذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر، فيقولون: زيداً أجله يحرز، وزيداً أجله أحرز، وزيدا أبوه ضربت.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٣٥٥) والمساعد (١/ ٢٢٤) وتمهيد القواعد (٢/ ٩٤٦)

(٢) ينظر: تمهيد القواعد (٢/ ٩٤٧)

(٣) ينظر: تمهيد القواعد (٤/ ١٦٧٤) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٠٩)

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٠٠)

واحتجوا لمذهبهم بما ورد وقد تقدم فيه المعمول، ومن ذلك قول الشاعر:[١]

خيراً المُبْتَغِيه حَازَ وَإِنْ لَمْ . . . يُقضَ فالسَّعيُ فِي الرَّشَادِ رَشَادُ .

قال ابن السراج: « فإن قالوا: "زيدا أجلُهُ أحرز" فأكثر النحويين المتقدمين وغيرهم يحيلها إلا هشاما، وهي تجوز لأن المعنى: "أجل زيد أحرز زيدا" فلما قلت: "زيدا أجل زيد أحرز" لم تحتج إلى إظهار زيد مع الأجل»[٢]

ومادام الكلام على التأويل فإنه يجوز، ألا ترى أن زيدا أجله أحرز في تأويل: "أَجلُ زيدٍ أحرزَ زيدًا"؟.

واختاره ابن مالك قال: « ومن منعهما [٣] فقد ضيق رحيبا، وبعَّد قريبا، ومن حجج البصريين قول الشاعر:[٤]

خيراً المبتغيه حَازَ وَإِنْ لَمْ . . . يُقضَ فالسعيُ فِي الرَّشَاد رشادُ .

فهذا مثل: زيدا أجله أحرز»[٥]

وقال: « فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعه»[٦]

ومشى عليه أبو حيان، وابن عقيل، وناظر الجيش [٧]

---

(١) البيت من الخفيف مجهول القائل، وهو في شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٠٣) والتذييل والتكميل (٣/ ٣٥٦) والمساعد (١/ ٢٢٤)

والشاهد فيه قوله : « خيرا المبتغيه حاز» حيث تقدم معمول الخبر الواقع فعلا على المبتدأ.

(٢) الأصول (٢/ ٢٤٠)

(٣) يعني تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ إذا قيل : زيدا أجله محرز ، ومعمول الفعل إذا قيل : زيدا أجله أحرز .

(٤) شرح التسهيل (١/ ٣٠٣) وينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٣٥٦)

(٥) شرح التسهيل (١/ ٣٠٣)

(٦)السابق(١/ ٣٠٣)

(٧) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٣٥٦) والمساعد (١/ ٢٢٤) وتمهيد القواعد (٢/ ٩٤٧)

وقال الدماميني: « وحجة المانعين أنه لا يفصل العامل من معموله بأجنبي، ويرده: ﴿ وَفِي ٱلنَّارِ هُمۡ خَٰلِدُونَ ﴾ [١] وأجابوا: بأن الظرف يتوسع فيه...

والجواب: عن الشبهة المذكورة أن نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل؛ لأنهما مسند ومسند إليه، ولا يمتنع تقديم المفعول وتأخير الفاعل »[٢]

قال الشاطبي: « وكذلك تقول على هذا: زيدا أجله أحرز، وزيدا غلامه ضرب: فتؤخر الخبر وتقدم المفسر، وهو معمول الخبر، وهذا جائز عند المؤلف[٣]، وفى نظمه هذا استعمال مثل: زيدا أجله أحرز»[٤]

وبعد ففي جواز تقديم معمول الخبر الواقع فعلا خلاف، الصحيح منه عدم جواز تقديم المعمول لأنه يقع حيث يقع العامل والعامل لا يتقدم هنا لأن رتبة الخبر الواقع فعلا أن يكون بعد المبتدأ ولا يقع الفعل في هذا الموضع؛ لحصول اللبس بالتقديم بين كون الجملة اسمية أو فعلية، والمجوزون أنفسهم منعوا من تقدم الخبر الفعل على المبتدأ فكيف يجوزون تقديم المعمول هنا ؟ وهم أنفسهم أيضا يقرون قاعدة أن المعمول إنما يقع حيث يقع العامل .فلو تقدم لصار ذلك مؤذنا بتقدم عامله وعامله كما سبق لا يجوز تقديمه، ومن أجل ما يوقعه التقديم من لبس أجازوا تقديم المعمول لاسم الفاعل فقالوا: عمرًا زَيْدٌ ضَارِبٌ، وزيدا أجله محرز، ولم يجيزوا عمرا زيد ضرب، أما إذا كان الكلام على الإحالة جاز .

(١) من الآية (١٧) سورة التوبة .

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٣/ ٧٤، ٧٥)

(٣) ابن مالك

(٤) تعليق الفرائد (٣/ ٧٥)

المطلب الثالث

تقديم معمول خبر " إن" على اسمها وخبرها

يلزم تقديم الاسم وتأخير الخبر في باب « إن» وأخواتها، وذلك قولك: إن زيدا منطلق، وليت عمرا مسافر، وكأن زيدا أخوك. وكذلك أخواتها، فإذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، جاز تقديمه وتأخيره، وذلك نحو: ليت فيها غيرَ البَذِي.

وقد يجب تقديمه نحو: ليت في الدار صاحبها، ولا يجوز تأخير «في الدار»؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. (١)

وأما معمول خبرها فلا يتقدم على اسمها إذا كان غير ظرف ولا مجرور؛ فلا يجوز: إن طعامك زيدا آكل، وأما الظرف والجار والمجرور فأجازه الجمهور (٢) ومنعه ابن عصفور، وقال: « وإذا جاء ما ظاهره ذلك فينبغي أن يجعل المجرور والظرف متلعقاً بعامل مضمر من معنى الكلام، ويكون من قبيل ما فصل فيه بين الحرف واسمه بجملة اعتراض، وذلك جائز، نحو قوله:(٣)

---

(١) ينظر: علل النحو (ص: ٢٢٠) وشرح ابن عقيل(١/ ٣٤٩) وحاشية الصبان (١/ ٤٠٢)

(٢) ينظر: الكتاب (٢/ ١٣٢، ١٣٣) والحجة للقراء السبعة (٣/ ٤١٢) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ٢٤٠) والبديع في علم العربية (١/ ٥٤٠) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٢) والدر المصون (٥/ ١٦٣) ومغني اللبيب (ص: ٩٠٩) والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٤) والمقاصد الشافية (٢/ ٣١٦)

(٣) البيت من الطويل مجهول القائل ، وهو في : الكتاب (٢/ ١٣٢) والأصول (١/ ٢٠٥) والمسائل الحلبيات (ص: ٢٥٨) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ٢٤٠) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٦٠) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٢) و(٢/ ٣٤٨) وشرح الرضي (٤/ ٤٦) والتذييل والتكميل (٥/ ٣٧) و(٩/ ١٢٨) ومغني اللبيب (ص: ٩٠٩) والمساعد (٢/ ٣٤)

والشاهد فيه قوله:« فإن بحبها أخاك مصاب » حيث تقدم معمول خبر " إن " وهو قوله: " بحبها " على اسمها وهو قوله " أخاك " وخبرها وهو قوله " مصاب القلب " وأصل الكلام " إن أخاك مصاب القلب بحبها "

فلا تَلحَنِي فيها فإنَّ بِحُبِّها ... أخاكَ مصابُ القلبِ جَمٌّ بَلابلُهْ

في رواية من رفع مصاب، فإنَّ ظاهره أنَّ تَجعل «بحبها» مُتعلّقا بـ «مصاب» وكأنه قال: فإنَّ أخاك مصاب القلب بحبّها، وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين «إنَّ» واسمها، لكنَّ الذي ينبغي أن يحمل عليه أن تَجعلَ « بحبّها » متعلّقاً بعامل مضمر لا بـ « مصاب » كأنّه قال: أعني بحبّها » [١]

وحجته: أنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل،فلو كان بحبّها متعلّقاً بـ «مصاب» لأدّى ذلك إلى جواز تقديم «مصاب» – وهو الخبر – على اسم إنَّ، وتقديم الخبر هنا على الاسم لا يجوز.. [٢]

وروى الكوفيون والبغداديون البيت بنصب « مصاب» على الحال و « بحبها» خبر في اللفظ، وهو في الحقيقة معمول لـ « مصاب »؛ فيكون « مصاب » منصوباً على أنه حال في اللفظ وإن كان في المعنى خبراً، فيكون الإعراب غير موافق للمعنى، ويكون من قبيل القلب، لأنه جعل المجرور الذي كان فضلة في موضع العمدة الذي هو الخبر، وجعل الخبر ـ وهو عمدة ـ منصوباً على الحال فكأنه فضلة.

قال البغدادي:« قد روى البغداديون هذا مصاب القلب، فذا يدلك على استكراههم الرفع؛ لما فيه من الفصل، فعدلوا عنه إلى النصب» [٣]

ورده ابن عصفور، قائلا: « وزعم الفراء ومن أخذ بمذهبه أنّه يجوز أن تقول: إنَّ زيداً بكَ واثقاً، على أن يكون «بك» خبراً في اللفظ، وهو في الحقيقة معمول لواثق، ويكون «واثقاً» منصوباً على أنه حال في اللفظ، وإن كان في المعنى خبراً، فيكون الإعراب غير موافق للمعنى؛ فيكون من قبيل القلب، لأنه جعل المجرور الذي كان فضلة في موضع العمدة الذي هو الخبر، وجعل الخبر . وهو عمدة . منصوباً على الحال فكأنه فضلة. وهذا

(١)شرح جمل الزجاجي (٣/ ٢٧٤)
(٢) ينظر: السابق (٣/ ٢٧٥)
(٣)خزانة الأدب(٨/ ٤٥٤)

الذي ذهب إليه باطل؛ لأنَّ هذا من قبيل قلب الإعراب، وباب ذلك أنَّ يجيء في الشعر لا في فصيح الكلام. واستدل على ذلك بقوله:

فلا تَلحَنِي فيها ..... **البيت**

فإنَّه رواه بنصب «مصاب» فيكون بحبّها خبراً لـ «إنَّ» في اللفظ، وإن كان ناقصاً ألا ترى أَنَّك لو قلتَ: إنَّ بحبّها أخاكَ لم يتم الكلام » [١]

ورأى ابن عصفور أن الصواب . هروبا من تقديم معمول الخبر على الاسم كما ذهب إليه بعضهم، وهروبا من قلب الإعراب كما ذهب إليه الكوفيون . أن يتخرج ذلك على أن الخبر محذوف لفهم المعنى، فكأنه قال: فإنَّ أخاك مكلّفٌ بحبِّها، ولكنه حذف مكلّف من غير أن يُنيب منابه المجرور. [٢]

ورضي ابن مالك رواية النصب من الكوفيين، ولم يمنعها، قال: « والرواية المشهورة: مصابُ القلب جمٌّ، بالرفع، على أنّا لا نمنع رواية النصب، بل نجوّزها على أن يكون التقدير: فإن بحبها أخاك شغف، أو فتن مصاب القلب. فإنَّ ذِكْر الباء داخلة على الحب يدل على معنى شُغِف أو فُتِن» [٣]

وبعد... فقد أجاز الجمهور تقديم معمول الخبر على اسم «إن» إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، ومنعه ابن عصفور، محتجا بأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، فلو كان «بحبّها» متعلّقاً بـ «مصاب» لأدّى ذلك إلى تقديم «مصاب» – وهو الخبر – على اسم إنَّ، وتقديم الخبر على الاسم لا يجوز.

والصحيح جوازه، ويشهد لجوازه السماع والقياس، أما السماع فقد قال الشاعر:

فلا تَلحَنِي فيها فإنَّ بِحُبِّها ... أخاكَ مصابُ القلبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي (٣/ ٢٧٦)

(٢) ينظر: السابق (٣/ ٢٧٦)

(٣)شرح التسهيل (٢/ ٣٤٨)

ولا حاجة إلى كل التأويلات والتخريجات التي ذهب إليها ابن عصفور، ومن قال بقوله.

وأما القياس فكما جاز الفصل بالجار والمجرور بين «كان» واسمها في نحو: "كان فيك زيد راغباً، وبين البدل والمبدل منه في نحو: أكلت الطعام في اليوم نصفه، وبين "كم" ومميزها في قوله:[1]

كَمْ بِجُودٍ مقرفٍ نَالَ العُلى ... وكَرِيمٍ بخلهُ قد وضَعَهْ

وبين المعطوف والمعطوف عليه في نحو قولك: قام زيد في السوق ثم في الدار عمرو، وبين فعل التعجب والمتعجب منه في نحو قولك: ما أحسن بالمرء أن يتصدق.

فكذا يجوز الفصل هنا. فالظروف والمجرورات مع جارها يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

---

(١)البيت من الرمل، منسوب لأبي الأسود الدؤلي، وهو في الكتاب (٢/ ١٦٧) ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٢١٠) والأصول (١/ ٣٢٠) والتعليقة على كتاب سيبويه (١/ ٣٠٧) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٥٧) والإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٤٧) والتبيين عن مذاهب النحويين (صـ : ٤٣٠) وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٧٦) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ١٠٦) وضرائر الشعر (ص: ١٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤٢١) وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٠٩) وشرح الرضي (٣/ ١٥٥) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٧٧) والتذييل والتكميل (١٠/ ٩) وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٣٣٩)

اللغة : "مقرف" – بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء– الرجل الذي ليس له أصالة من جهة الأب . والمقرف : النذل اللئيم

والشاهد فيه قوله : "كم بجود مقرف" حيث فصل بين «كم » ومميزها بالجار والمجرور.

المطلب الرابع
تقديم معمول المصدر عليه

المصادر العاملة عمل الأفعال كل مصدرٍ يمكن تقديره بـ"أن" والفعل، وتلك المصادر تعمل عمل أفعالها التي أخذت منها.

وهذا المصدر العامل يعمل منكراً منوناً، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ﴾[1] ومضافاً نحو قوله تعالى: [2] ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم:«وحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبيلاً»[3]ويعمل معرفاً باللام[4] نحو قول الشاعر:[5]

ضَعيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

فإذا كان منوناً ـ وذلك أقوى أحواله في العمل ـ رفع الفاعل ونصب المفعول، إن كان لفعله مفعولٌ، يقال: عجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً، كما

---

(١) الآية ١٤ سورة البلد

(٢) من الآية ٢٥١ سورة البقرة

(٣) الحديث بتمامه في صحيح مسلم باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة ٤٥/١

(٤) عمل المصدر المجرد من "أل" و "الإضافة" أقيس من عمله مضافا، لأنه يشبه الفعل بالتنكير .

(٥) البيت من المتقارب مجهول القائل وهو في الكتاب ١٩٢/١ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ٤٨) والإيضاح العضدي (ص: ١٦٠) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٦٠) والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ٢٨١) والكشاف (٢/ ٤٢١) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٧٧) واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٥٠) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٧٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١١٦) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠١٣) وشرح الرضي ٣/ ٤١٠) وشرح ابن الناظم (ص: ٢٩٧) والتذييل والتكميل (١١/ ٨٤) وتوضيح المقاصد (٢/ ٨٤٠) والمساعد (٢/ ٢٣٥

والشاهد فيه قوله: « النكاية أعداءه » حيث نصب (أعداءه) بالمصدر المحلى (بأل) (النكاية).

يقال: عجبت من أن ضرب زيدٌ عمراً، وحكمه في ذلك حكم الفعل، إلا أن المصدر إذا قدر بـ « أن » والفعل [١] لا يجوز أن يتقدم عليه المفعول، والفعل يصح تقدم مفعوله عليه. [٢] وفي تقديم معمول المصدر عليه خلاف بين النحويين على مذاهب:

المذهب الأول: ذهب جمهور النحويين[٣] إلى القول بعدم جواز تقدم معمول المصدر عليه وحجتهم: أن معمولات المصدر من صلة المصدر، ولا يتقدم شيء من الصلة على الموصول، فلو قيل به للزم تقديم الصلة على الموصول لأن المعمول إنما يقع حيث يقع العامل ولو قيل به أيضا لأدى إلى عمل المضاف إليه فيما قبل المضاف إليه في قوله تعالى: [٤] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ﴾ فلو قيل إن «إذا» متعلق بالوصية – وهي مصدر – للزم فيه عمل المضاف إليه فيما قبل المضاف وذلك يستلزم تقديم المضاف إليه على المضاف؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل[٥]

(١) فإن لم يكن في معنى أن وصلتها بأن كان بدلا من اللفظ بالفعل أعمل عمل الفعل إذا كان نكرة مثله مع جواز تقدم المفعول عليه، وذلك قولك: ضرباً زيداً، وإن شئت قلت: زيداً ضرباً؛ لأنه ليس في معنى (أن) إنما هو الأمر، ينظر: المقتضب:١٥٧/٤

(٢) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٢٤٠)

(٣) ينظر: المقتضب:١٥٧/٤ والمحتسب (٢/ ٣٦٨) ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢٨٩) وغرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (١/ ١٥٤، ٢٦٤) والبديع في علم العربية (١/ ٥٢٣) والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٦٥، ٣٦٦) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٨٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٠٨) والبحر المحيط في التفسير (٢/ ١٨١) (٥/ ٤١٩) و (٦/ ٣٢١) و (٦/ ٤٣٠) والتذييل والتكميل (١١/ ٢٠٣) وتوضيح المقاصد (٢/ ٨٤٣) والدر المصون (٢/ ١٧٧)

(٤) من الآية ١٠٦ سورة المائدة

(٥) ينظر: الدر المصون (٤/ ٤٥٥) اللباب في علوم الكتاب (٧/ ٥٦٥)

المذهب الثاني: حكى ابن جني عن قطرب أنه كان يقول في قوله تعالى: ﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ سَلَامٌ ﴾[1]: معناه : هي سلام من كل أمر وامرئ .

قال ابن جني: ويلزم على قول قطرب أن يتقدم معمول المصدر «هي» على المصدر، « سلام » وهو غير جائز للفصل بين المصدر وصلته بالتقديم، والأولى أن يكون «سلام» موضوعاً موضع اسم الفاعل الذي هو سالمة، أو موضع اسم المفعول الذي هو مَسْلَمة، فكأنه قال: من كل امرئ سالمة هي، أو مسلمة. [2]

ونسب لابن السراج القول بجواز تقديم معمول المصدر عليه.

قال أبو حيان:« وحكى ابن السراج: جواز تقديم مفعوله عليه نحو: يعجبني عمرا ضربُ زيدٍ، والجمهور على منع ذلك »[3]

والظاهر من كلام ابن السراج في أصوله أنه لا يقول بذلك، بل هو أيضا يمنع تقديم معمول المصدر على المصدر .

قال: « فإن شئت قلت: أعجب ركوب الدابة زيد عمرًا، ولا يجوز أن تقدم الدابة، ولا زيدًا قبل الركوب؛ لأنهما من صلته، فقد صارا منه كالياء والدال من "زيد» [4]

وقال: « وتقول: أعجبني اليومَ ضربُ زيدٍ عمرًا، "إن جعلت اليوم" نصبًا بـ أعجبني فهو جيد، وإن نصبته بالضرب كان خطأ، وذلك لأن الضرب في معنى "أن ضرب" وزيد وعمرو من صلته ....» [5] فهو يرى ما ما يراه النحويون ويقول بقولهم.

---

(١) من الآيتين ٤ـ ٥سورة القدر

(٢) ينظر: المحتسب (٢/ ٣٦٨)

(٣) ارتشاف الضرب(٥/ ٢٢٥٦) وينظر :التذييل والتكميل (١١/ ٧٨)

(٤) الأصول (١/ ١٣٨)

(٥) السابق (١/ ١٣٩)

ونسبه أبو حيان أيضا في التذييل والتكميل إلى الأخفش قال: « وعن الأخفش نقل غريب، وهو أنه يجيز تقديم المفعول به على المصدر، فيقول: يعجبني عمراً ضربُ زيدٍ» [١]

وجدير بالذكر أنه قد جاء ما ظاهره تقدم شيء من معمولات المصدر عليه، ومن ذلك قول الشاعر:[٢]

ظنُّها بِيْ ظَنُّ سوءٍ كُلُّهُ ... وبِهَا ظنِّي عَفافٌ وكَرَمْ

فظاهره أن « ظنُّها بي» معمول للمصدر « ظن » وقوله:[٣]

طَالَ مِنْ آلِ زَيْنَبَ الإعْراضُ . . . لِلتَّعَدِّي وَمَا بِنَا الإبْغاضُ

فظاهره أن « عن آلِ زينبَ » معمول للمصدر « الإعراضُ »

وكقول الآخر: [٤]

---

(١) التذييل والتكميل (١١/ ٧٨) وينظر المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٣٣) وتمهيد القواعد (٦/ ٢٨٤٠)

(٢) البيت من الرمل وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه صـ٣٤٠ وفيه :

ظنُّها بي ظنُّ سوءٍ فاحش ... وبها ظنِّي عَفافٌ وكَرَمْ

وهو في شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١١٣) والتذييل والتكميل (١١/ ٧٦) وتمهيد القواعد (٦/ ٢٨٣٧)

والشاهد فيه قوله: « بها ظني » حيث تقدم ما يوهم أنه معمول المصدر، وهو (بها)، وخرج على أن الجار والمجرور معمولان لعامل محذوف يفسره المصدر، والتقدير: وظني بها ظن عفاف.

(٣)البيت من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة، في ديوانه صـ ٢٠٨ وهو في: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١١٤) والتذييل والتكميل (١١/ ٧٦) وتمهيد القواعد (٦/ ٢٨٣٧)

والشاهد فيه قوله: «عن آل زينب الإعراض» حيث تقدم ما يوهم أنه معمول المصدر، وهو (عن آل زينب)، وخُرِّج على أن الجار والمجرور معمولان لعامل محذوف يفسره المصدر، والتقدير: طال الإعراض عن آل زينب الإعراض.

(٤)ا البيت من الهزج للفند الزماني، وهو في أمالي القالي (١/ ٢٦٠) والممتع في صنعة الشعر (ص: ٢٨١) ومجمع الأمثال (٢/ ٩٨) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١١٤) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠١٩) والبحر المحيط (٢/ ٢١١) والتذييل =

وبعضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهـ ... ـلِ لِلذِّلَّةِ إذعانُ

فظاهره أن « عند الجَهـلِ » معمول للمصدر « إذعانُ »

وأول النحويون ما ظاهره تقدم المعمول تأويلا يخرجه عند هذا الحكم، فقالوا: إن ما قبل المصدر مما يوهم عمل المصدر فيه متعلق بمصدر آخر محذوف يدل عليه الموجود، كأنه قال: ظني بها ظني، وطال الإعراض عن آل زينب الإعراض، وإذعان عند الجَهلِ إذعانُ. (١)

وهذا التقدير عندهم نظير تقديرهم لقوله تعالى: ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ (٢) أي: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين. ونظير قولهم في: (٣)

..... **أيْنما الريحُ تُميّلْها تَمِلْ**

=

والتكميل (٣/ ١٣٨) و (٣/ ١٧٩) والمساعد (٢/ ٢٣٣) وتمهيد القواعد (٢/ ٧٤٩) وشرح الأشموني (٢/ ٢١٢)

والشاهد فيه قوله: « « عند الجَهـلِ إذعانُ »» حيث تقدم ما يوهم أنه معمول المصدر، وهو (عند الجهل) وخرج على أن الجار والمجرور معمولان لعامل محذوف يفسره المصدر المذكور والتقدير: وإذعان عند الجَهلِ إذعانُ.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١١٤)

(٢) من الآية ٢١ سورة [يوسف عليه السلام]

(٣) عجز بيت من الرمل لـ كعب بن جعيل وصدره:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ.....

وهو في الكتاب (٣/ ١١٣) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٢٩٧) والمقتضب (٢/ ٧٥) والأصول (٢/ ٢٣٣) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٣٢١) (١/ ٤٢٤) والأمالي الشجرية (٢/ ٨٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٢٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١١٤) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٩٩) وشرح الرضي (١/ ٤٦٢) وشرح ابن الناظم (ص: ٤٩٥) والتذييل والتكميل (٦/ ٣٠٨)

الشّاهدُ فيه: (أينما الرّيح تميّلها تمل) على أن الريح فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير تميلها الريح تميلها)

وبعض منهم يجعلون مثل هذا تبييناً، فلا يعلقونه بنفس المصدر المذكور فراراً من تقديم شيء من صلة المصدر عليه.

المذهب الثالث: ذهب بعض النحويين إلى القول بجواز تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، فأجازوا تقديمهما على المصدر [١] واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [٢] قالوا: ﴿بِالْوَالِدَيْنِ﴾ متعلق بـ ﴿إِحْسَانًا﴾ وهو متقدم عليه .

وخُرِّج على وجوه:

الأول: أن يكون الجار والمجرور ﴿بِالْوَالِدَيْنِ﴾ معطوفين على المصدر المنسبك من «أن» والفعل في قوله تعالى: ﴿لا تعبدون﴾ ،إذا قيل بأن «أن» المصدرية مقدرة، والمعنى: بإفراد الله بالعبادة وبالوالدين، أي وببر الوالدين، أو بإحسان إلى الوالدين .

الثاني: أن يكون ﴿بِالْوَالِدَيْنِ﴾ متعلقا بـ «إحسانا»، ويكون «إحسانا» مصدرا موضوعا موضع فعل الأمر، كأنه قال: وأحسنوا بالوالدين.

الثالث: أن يكون ﴿بِالْوَالِدَيْنِ﴾ متعلقا بمحذوف، تقديره: وأحسنوا، أو ويحسنون بالوالدين، وينتصب إحسانا على أنه مصدر مؤكد لذلك الفعل المحذوف.

الرابع أن يكون ﴿بِالْوَالِدَيْنِ﴾ متعلقا بمحذوف، وتقديره: واستوصوا بالوالدين، وينتصب إحساناً على أنه مفعول به.

الخامس: أن يكون ﴿بالوالدين﴾ متعلقا بمحذوف، وتقديره: ووصيناهم بالوالدين، وينتصب ﴿إحسانا ﴾ على أنه مفعول من أجله، أي ووصيناهم بالوالدين إحسانا منا، أي لأجل إحساننا. [٣]

---

(١) ينظر: غرائب التفسير (١/ ١٥٤) والتذييل والتكميل (١١/ ٧٨) وتمهيد القواعد (٦/ ٢٨٤٠)وهمع الهوامع (٣/ ٥٧)

(٢) من الآية ٨٣ سورة البقرة

(٣) ينظر البحر المحيط (١/ ٤٥٨)

واستدلوا أيضا بقوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ﴾[1] قالوا الجار والمجرور ﴿ عنها ﴾معمول لـ « محيصا » وهو متقدم عليه.

وخُرِّج على إضمار أعنى، فيكون الجار والمجرور معمولين لـ «أعني » المحذوفة، وليسا معمولين للمصدر. وخُرِّج أيضا على أن الجار والمجرور حالان من المصدر ﴿ محيصا ﴾

وبعد... فالجمهور يمنع تقديم معمول المصدر، ويؤولون كل ما ورد ظاهره التقديم والصحيح رأي الجمهور في هذه المسألة، فلا يجوز تقدّيم معمول المصدر عليه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما في حيّز صلة «أن» عليها، وكذلك ما كان في حكمها، فلا يتقدّم ما في حيّز صلة المصدر عليه.

المطلب الخامس

تقديم معمول المضاف إليه على المضاف

الإضافة: ضم اسم أول إلى اسم ثانٍ، ليس بخبر، ولا تابع، ولا حال، من غير فاصل بينهما. والاسم الثاني منهما بمنزلة تمام الأول وواقع موقع التنوين منه. [2]

وقد يعمل المضاف في اسم بعده، نحو قولك: هذا غير مرغوب فيه، وأنا غير ضارب زيدا، ولا يجوز عند النحويين تقديم المعمول المضاف إليه على المضاف، وذلك أن المعمول إنما يقع حيث يقع العامل، ولا يجوز وقوع العامل « المضاف إليه » موقع المعمول المتقدم؛ لأن المضاف إليه لا يتقدم المضاف، وأجازه بعضهم، وأوله آخرون، وعلى ذلك ففي المسألة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب بعضهم إلى القول بجواز تقديم معمول المضاف إليه علي المضاف مطلقا، قال السيرافي: قال أبو زبيد الطائي:[3]

---

(١) الآية ١٢١ سورة الإسراء

(٢) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص: ٨٠) والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٦٢) وتوجيه اللمع (ص: ٣٩)

(٣) البيت من البسيط لأبي زبيد الطائي ،وهو في الكتاب (٢/ ١٣٤) والأصول =

إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عمدًا مودَّتَهُ ... على التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

«غير مكفور» هو الخبر، و «عندي» من تمامه مقدم عليه» [١]

فالمفهوم من كلامه أن ذلك جائز، مع ما فيه من تقديم معمول المضاف إليه على المضاف.

والظاهر من كلام الزمخشري في أحد قولين له أنه يقول بجواز التقديم، وذلك أنه منع التأخير؛ محتجا بأن ما فيه اللام لا يمكن أن يتأخر قال: «ولو أخرت فقلت ... غير مكفور لعندي لم يجز؛ لأن اللام لا تتأخر عن الاسم والخبر»[٢]

المذهب الثاني: ذهب بعضهم إلى القول بجواز التقديم إذا كان المضاف« غير » بشرط أن يقصد بها النفي؛ فحينئذ يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه، كما يتقدم معمول المنفي بـ"لا"، فيجوز: "أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ"، كما يقال: أنا زيدًا لا أضرب.

قال ابن مالك: « فإن كان المضاف «غيرا» وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه، كما يتقدم المنفي بـ"لا"»[٣]

=

(١/ ٢٤٥) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣) والإنصاف (١/ ٣٣٣) والبديع في علم العربية (١/ ٥٤٣) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٣٥) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٩٦) والتذييل والتكميل (٥/ ١٠٢) والدر المصون (١/ ٧٢) ومغني اللبيب (صـ: ٨٨٥) والمساعد (٢/ ٣٣٧) وتمهيد القواعد (٣/ ١٣٤٩) وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٤/ ٤٦) وهمع الهوامع (١/ ٥٠٤)

والشاهد فيه قوله: « لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ» حيث جاء ما ظاهره تقديم معمول المضاف إليه على المضاف.

(١)شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٦٥)

(٢)المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٩٣)

(٣)شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٩٥)

فإن لم يكن النفي مرادا لم يجز تقديم معمول ما أضيفت إليه، كقولك: أُكْرِمُ القومَ غيرَ شاتمٍ زيدا، فلو قيل: أُكْرِمُ القومَ زيدا غيرَ شاتمٍ لم يجز؛ لأن النفي غير مراد»[١]

المـذهب الثالـث: نقل ابن عقيل عن المغاربـة أن التقديم جائز فيما كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، وغيره لا يجوز فيه التقديم، فيجوز عندهم:

إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عمدًا مودَّتَهُ ... على التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

ولا يجوز هذا زيداً غيرُ ضاربٍ، في هذا غيرُ ضاربٍ زيداً. [٢]

ورده ابن عقيل قال: والصحيح المنع »[٣]

المـذهب الرابـع: حكى ابن عقيل أن بعضهم يجيز التقديم إذا كان المضاف لفظ « حق » ويمتنع في غيره، فيجيزون : أنا زيداً حق ضارب، واستدلوا بقول الشاعر:[٤]

فإنْ لا أَكُنْ كُلَّ الشُّجَاعِ فإنَّني ... بِضَرْبِ الطُّلَى والهَامِ حَقُ عَلِيمِ »[٥]

ورده ابن عقيل قال: « والصحيح المنع ... والبيت نادر »[٦]

---

(١) ينظر شرح التسهيل (٣/ ٢٣٦) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٩٦) والدر المصون (١/ ٧٢) ومغني اللبيب (ص: ٨٨٥) واللباب في علوم الكتاب (١/ ٢٢١) و (٧/ ٥٦٥) وتمهيد القواعد (٧/ ٣١٩٤)

(٢) ينظر: المساعد (٢/ ٣٣٧)

(٣) السابق (٢/ ٣٣٧)

(٤) البيت من الطويل، منسوب لبعض بني أسد ، وهو في : شرح ديوان الحماسة ٢٠٣ والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة (٣/ ٦٩)

والتذييل والتكميل (٥/ ١٠و٣) والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٣٧) وهمع الهوامع (٢/ ٥١١)

اللغة : الطُلَى جمع طُلْيَة، وهي صفحة العنق. الهام : جمع هامة وهي أعلى الرأس.

والشاهد فيه قوله : « بضرب الطلي والهام حقٌ عليم» حيث تقدم معمول المضاف إليه على المضاف « حق»

(٥) ينظر: المساعد (٢/ ٣٣٧)

(٦)السابق (٢/ ٣٣٧)

المذهب الخامس: ذهب الكسائي فيما حكاه ثعلب، ونقله ابن عقيل إلى جواز التقديم فيما إذا كان المضاف لفظ « أول » فيقول: أنت أخانا أولُ ضاربٍ.

ورده ابن عقيل وقال: « وغيره الصحيح، ولا يظهر فرق بين «أول» وغيره من أفعل التفضيل. (١)

ولم ينس ابن عقيل أن يعتذر للكسائي قائلا: لعل الفرق أن ما أجازه الكسائي من مسألة «أول» في معنى ما يجوز معه التقديم، إذ المعنى: أنت ضاربٌ أخانا أولاً. (٢)

المذهب السادس: ذهب جماعة من النحويين منهم ابن السراج (٣) إلى القول بعدم جواز تقديم معمول المضاف إليه مطلقا؛ وحجتهم أن المعمول إنما يقع حيث يقع العامل، ولا يجوز تقديم العامل «المضاف إليه »؛ لأن المضاف إليه لا يتقدم المضاف.

ولذا اجتهدوا في تخريج ما ظاهره تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، حكى الفارسي أن من الناس من يحمل المقدم على عامل مضمر مفسر بما بعده فإذا قيل: "أنا زيدًا غير ضاربٍ" فـ زيدا منصوب بمضمر يدل عليه هذا المظهر. (٤)

وأما قول الشاعر:

إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عمدًا مودَّتَهُ ... على التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

فخرجه بعضهم على أن المراد: لعندي مشكور، فأوقع « غير مكفور» موقع مشكور. (٥) وفيه نظر؛ لأن تأويل الجمل بالمعاني لا يشفع

(١) ينظر: المساعد (٢/ ٣٣٧) وتمهيد القواعد (٧/ ٣١٩٤)

(٢)ينظر: المساعد (٢/ ٣٣٧)

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨١١)

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة (١/ ١٦٢) و المسائل البصريات (١/ ٥٤١)

(٥) ينظر : البديع في علم العربية (١/ ٥٤٣) والتذييل والتكميل (٥/ ١٠٣) وشرح أبيات مغني اللبيب (٨/ ٤٣)

لمخالفة الألفاظ مكانها داخل التراكيب، ولا يسمح بتحويل اللفظ عن مكان إلى مكان، كما لا يُجَوِّزُ عدم التآلف بين ألفاظ الجملة.

وخرجه ابن يعيش على وجهين:

الأول: أنه إنما جاز أن يتقدم لأنه ظرف، والظروف قد اتسع فيها ما لم يتسع في غيرها، حتى إنهم أجازوا الفصل بها بين المضاف والمضاف إليه.

الثاني: أنه إنما جاز ذلك؛ لأن "غيرا" في معنى "لا" النافية، و «لا» يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها.. (١)

وهو ما رآه الزمخشري قبله، فقد ذهب في قول له آخر أن التقديم فيما قدم؛ لأن « غير» في معنى «لا» فمن ثم جاز التقديم فيها، ولم يجز فيما سواها، بدليل أنه لا يجوز: أنا زيدا مثل ضارب، ويجوز أنا زيدا غير ضارب؛ لأن غير في معنى لا . (٢)

ورده أبو حيان، قال: « وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري مذهب ضعيف جدا»(٣)

وفي رد أبي حيان على الزمخشري نظر؛ لأن الزمخشري لم يكن بدعا من النحويين، فقد قال بقوله كثير من النحويين قبله، إلا أن أبا حيان أكثر من ملاحقة الزمخشري، وربما كانت ملاحقته إيّاه انحرافًا عن الحق أحيانا، وأحيانا كانت اتهامًا يفقد الدليل، وينفر من الحجة، وكانت أحيانا انتصارًا للحق، وتعصبًا للقاعدة مستندًا إلى الدليل، ومشتملا على التعليل.

وخرجه بعضهم على أن العامل في الظرف معنى قوله: « غير مكفور » ومعناه: معتمد. (٤) وسبق أن تأويل الجمل بالمعاني لا يخدم فكرة التقديم .

---

(١) ينظر: شرح المفصل (٤/ ٥٣٧) والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ١١٣٨) والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ٩٤) و(٥/ ٥٤٧) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٩٦)

(٢) ينظر: الكشاف (١/ ١٧)

(٣)البحر المحيط في التفسير (١/ ٥٢)

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ١٠٣)

وحمله ابن عقيل على الشذوذ أو على التوسع في الظروف قال: « لا يُقدم على مضافٍ معمولُ مضافٍ إليه... والصحيح منع هذه المسألة، والبيت ونحوه من الشذود، وعلى أن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره»[١]

وبعد ... ففي تقديم معمول المضاف إليه على المضاف خلاف بين النحويين، الصحيح والأولى أن يحمل التقديم على الا تساع في الظروف، وبخاصة أن كل ما ورد مما يظهر فيه تقديم المعمول على المضاف كان المعمولُ فيه ظرفاً أو جاراً ومجروراً، كما في قول الشاعر:

إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عمدًا مودَّتَهُ ... على التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾[٢] وقوله تعالى:[٣] ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ وقول الشاعر:

فإنْ لا أَكُنْ كُلَّ الشُّجَاعِ فإنَّني ... بِضَرْبِ الطُّلَى والهَامِ حَقُ عَلِيمِ

ولولا ذلك لم يجز؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدم معموله.

وأما من يقول إنها بمنزلة «لا» النافية محتجا بأن «لا» يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، فذلك يصح فيما لا يتقدم فيه المضاف إليه على المضاف، أو الصفة على الموصوف.

وأما القول بأنه تقدم لأن معناه: عندي مشكور، فأوقع « غير مكفور» موقع مشكور، أو على معنى معتمد فقد رُدَّ عليه، قال أبو حيان: و«كون اللفظ يقارب اللفظ في المعنى لا يقضي له أن تجري أحكامه عليه، ولا يثبت تركيب إلاَّ بسماع من العرب، ولم يسمع أنا زيدا غير ضارب»[٤]

---

(١)المساعد (٢/ ٣٣٧)

(٢) من الآية ١٨ سورة الزخرف

(٣) الآية (١٠) سورة المدثر

(٤)البحر المحيط (١/ ٥٢)

المطلب السادس
تقديم معمول الصفة على الموصوف

الصـفة لفـظ يتبـع الموصـوف تحليـة وتخصيصًـا بـذكر معنـى فـي الموصـوف، أو فـي شـيء من سببه نحو: جاءني رجل عاقل، ورأيت رجلًا أبوه غائب، وينبغي أن تكون الصفة على وفق الموصوف في المعنى.

وأصـل الصـفة أن تقـع للنكـرةِ دون المعرفـةِ؛ لأن المعرفـةَ حقهـا أن تستغني بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير؛ فاحتاجت إلى الصفة، أمـا النكـرة فالأصـل فيهـا أن تنعـت؛ لأن الغـرض مـن النعـت تخصـيص المنعوت، والنكرات مجهولة، فاحتاجت إلى التخصيص[1]

ويجب عند جمهور النحويين أن يكون الموصوف أعرف من الصفة، أو مساويا لها، فلا يجوز أن يكون دونها، فمثال ما هو أعرف: مررت بزيد الفاضل، فالعلم « زيد» أعرف من المعرف باللام «الفاضل»، ومثال الثاني: مـررت بالرجـل الفاضـل فـ «الرجـل» و«الفاضـل» متسـاويان فـي التعريـف بـ «أل» [2]

ويجـوز عنـد الكـوفيين تقديم معمـول الصـفة علـى الموصـوف، ومنعـه البصـريون؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل، ولا تتقدم الصفة على الموصوف، وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان:

المذهب الأول: ذهب الكوفيون، ووافقهم الزمخشري إلى القول بجواز تقديم معمول الصفة على الموصوف، فيجيزون: هذا طعامَك رجل يأكل، واستدلوا على مذهبهم بما ظاهره تقديم المعمول على الموصوف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴾[3] قالوا: إن «بليغا»

---

(١) ينظر: الأصول (٢/ ٢٣)

(٢) ينظر: علل النحو (ص: ٣٨٠) والطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (٢/ ٥٩)

(٣) من الآية (٦٣) سورة النساء

عامل في ﴿ فِي أَنفُسِهِمْ ﴾ أي يبلغ في نفوسهم، وقد تقدم المعمول على الموصوف [١]

قال الزمخشري:« فإن قلت: بم تعلق قوله: ﴿ فِي أَنفُسِهِمْ ﴾ ؟ قلت: بقوله: «بَلِيغاً» أى: قل لهم قولا بليغاً في أنفسهم، مؤثراً في قلوبهم، يغتمون به اغتماما»[٢]

ورده أبو حيان وذكر أن تعليق« فِي أَنفُسِهِمْ » بقوله: بليغا لا يجوز على مذهب البصريين، لأن معمول الصفة لا يتقدم عندهم على الموصوف، فلو قلت: هذا رجل ضارب زيدا لم يجز أن تقول: هذا زيدا رجل ضارب؛ لأن حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن النعت لا يتقدم على المنعوت، لأنه تابع، والتابع لا يتقدم المتبوع .[٣]

واعتذر ناظر الجيش للزمخشري، وقال: يمكن أن يكون مراد الزمخشري من التعلق التعلق المعنوي، لا التعلق اللفظي، وقوله: «في أنفسهم» حال من «قولا»، والتقدير: وقل لهم قولا بليغا كائنا في أنفسهم، ويمكن تخريج كلام الزمخشري على هذا، فإنه إنما جعل تعلق «في أنفسهم» بصفة (القول) على أنه تعلق معنوي لا تعلق صناعي.[٤]

المذهب الثاني: ذهب البصريون إلى القول بعدم جواز تقديم المعمول على الموصوف، فلا يجوز عندهم: هذا طعامَك رجلٌ يأكل؛ لأنه لا يجوز تقديم «ما» في الصفة على موصوفها، وكذا لو قلت: عندي زيداً رجل ضارب، وأنت تريد: عندي رجل ضارب زيداً، لم يجز، وذلك أنه إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، والعامل هنا هو الصفة، ومحال تقديمها على موصوفها.[٥]

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٦٨)

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٥٢٧)

(٣) ينظر: البحر المحيط (٣/ ٦٩١) وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٣٦).

(٤) تمهيد القواعد (٧/ ٣٢٨٢)

(٥) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٢/ ٧٣٥) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٣٠) و (٣/ ١٨٦)

وخرجوا قوله تعالى: ﴿ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴾ على أن (في أنفسهم): يتعلق بـ «قل لهم» لا بـ «بليغا» ؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها. (١)

قال العكبري:« وقيل: يتعلق بـ «بليغا» ؛ أي: يبلغ في نفوسهم، وهو ضعيف؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها»(٢)

وقال الأصفهاني: « وقيل: هو متعلق بقوله: « بَلِيغًا» وهو جيد من جهة المعنى، لكن رديء من جهة الإعراب؛ لأنَّ الصفة لا تعمل فيما قبلها(٣)

ورد المبرد على ما يمكن أن يقال: في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ لَهُنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (٤) بقوله: « فإن جعلت "رحيم" صفة لـ"غفور" لم يجز أن تعلق في "لهن" بنفس "رحيم"؛ لامتناع تقدم الصفة على موصوفها»(٥)

ورد الأصفهاني على ما يمكن أن يحمله حامل من قوله تعالى: ﴿ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴾ (٦) فيقول: إن قوله: ﴿ مِّنْهُمْ﴾ من صلة ﴿ مَّقْسُومٌ ﴾ على تقدير: لكل باب جزء مقسوم منهم، بقوله: « وأما ﴿ مِّنْهُمْ ﴾ فمحله النصب على الحال إما من المنوي في الظرف، أو من ﴿ جُزْءٌ ﴾ لتقدمه عليه، وهو في الأصل صفة له، فلما قدمت عليه نصبت على الحال »(٧)

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٦٨)

(٢)السابق (١/ ٣٦٨)

(٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٢٩٠)

(٤) من الآية ٣٣ سورة النور وقراءة ﴿ لهن غفور رحيم ﴾ قرأ بها ابن عباس، وسعيد بن جبير، ينظر المحتسب (٢/ ١٠٨)

(٥)المحتسب (٢/ ١٠٨)

(٦) من الآية (٤٤) سورة الحجر

(٧)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٧٧)

وقال ابن مالك عن إجازة الزمخشري تقديم المعمول على الموصوف: « وغير ما ذهب إليه أولى؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم معموله» [١]

وبعد... ففي تقديم معمول الصفة على الموصوف خلاف بين النحويين، الصحيح منه عدم جواز التقديم، فلا حاجة تدعو إليه، ولا شاهد يُسْتَنَدُ عليه، وأما ما استدل به الكوفيون والزمخشري من قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴾ فإن ﴿ فِي أَنفُسِهِمْ ﴾ لا يتعلق بـ ﴿ بَلِيغًا ﴾ وله ما يتعلق به، وفي التقديم، إخلال بالمعنى يستدعيه تقدم الصفة على الموصوف، والمعروف ألا تَعملَ الصفة فيما قبل الموصوف، ولا يقدم شيء مما يتصل بالصفة على الموصوف، قال أبو هلال العسكري: « وينبغي أن تُرتَّب الألفاظ ترتيبا صحيحا؛ فتقدّم منها ما كان يحسن تقديمه، وتؤخّر منها ما يحسن تأخيره؛ ولا تقدّم منها ما يكون التأخير به أحسن، ولا تؤخّر منها ما يكون التقديم به أليق. [٢] وأما ما جاء وقد قدمت فيه الصفة على الموصوف، فقبيح جدا، أو محمول على شيء آخر في الإعراب .

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٥٢) وينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٣٦) والبحر المحيط في التفسير (٣/ ٦٩١) والدر المصون (١٠/ ٥٣٩) والمساعد (٢/ ٣٨٣) واللباب في علوم الكتاب (١٩/ ٥٠٣) وتمهيد القواعد (٧/ ٣٢٨٢) وهمع الهوامع (٣/ ١٤٤)

(٢) ينظر: كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر (ص: ١٥١)

الخاتمة:

الحَمْدُ لِلـهِ اَلَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّـالِحَاتُ ، وَتَكْمُلُ الغَايَـاتُ ، سُبْحَانَهُ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ ، وَيَعْفو عَنْ السَّيِّئَاتِ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى الهَادِي البَشيرِ ، وَاَلْسِراجِ المُنِيرِ إِمامِ المُتَّقِينَ ، وَسَيِّدِ المُرْسَلِينَ ، سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ النَّبـيِّ الأُمّـيِّ اَلْأَمِينِ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَن سَارَ عَلَى طَرِيقِهِمْ ، وَاقْتَفَى أَثَرَهُمْ إِلَى يَوْمِ الدّينِ .

وَبَعْدَ . . .

فقد تم هذا البحث بعون الله وتدبيره، فله الحمد على فضله وتوفيقه، وقد تناول :

«وُقُـوعُ الْمَـعْمُولِ حَيْـثُ يَقَـعُ الْعَامِـلُ وَأَثَـرُهُ فِـي إِثْبَـاتِ الْحُكْمِ وَنَفْيِـهِ» وَيَحْسُنُ فِي نِهايَتِهِ أَنْ أُشيرَ إِلَى الآتِي :

- أفاد البحث أن المعمول يقع حيث يقع العامل، وذلك أن المعمول تابع للعامل، فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله، لأنه فرع عنه، وإذا تقدم الفرع فالأصل من باب أولى كما أن الإعراب الذي يحكم به للعامل يحكم به للمعمول، وإعراب التابع منوط بإعراب المتبوع .
- أوضح البحث أن العوامل والمعمولات داخل التركيب قد تحتاج إلى التقديم أو التأخير، حين تطرأ بعض حالات التغيير على الجملة، مما يوجب تغيير بعض مفرداتها، ووضعها في موضع لم تكن له في الأصل. التآلف بين ألفاظ الجملة.
- أثبت البحث أن تأويل الجمل بالمعاني لا يشفع لمخالفة الألفاظ مكانها داخل التراكيب، ولا يسمح بتحويل اللفظ من مكان إلى مكان، كما لا يُجَوِّزُ عدم التآلف بين ألفاظ الجملة، ما لم تطرأ بعض حالات التغيير على الجملة، ولذا رد البحث رأي من ذهب إلى أن معمول المضاف إليه تقدم على المضاف في قول الشاعر:

إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عمدًا مودَّتَهُ ... على التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

لأن المراد: لعندي مشكور، فأوقع « غير مكفور» موقع مشكور،كما رد رأي من ذهب إلى أن العامل في الظرف معنى قوله (غير مكفور) ومعناه: معتمد.

- رد البحث على أبي حيان الذي وقف للزمخشري دون سواه، فقد قال كغيره بجواز تقديم معمول المضاف على المضاف إذا كان المضاف لفظ «غير»؛ لأن « غير» في معنى «لا» لكن أبا حيان لم يرد إلا قول الزمخشري، والزمخشري في هذا لم يكن بدعا من النحويين إلا أن أبا حيان قد أكثر من ملاحقة الزمخشري، انظر إليه يقول عن الزمخشري « لكن عادته تحميل الألفاظ ما لا تدل عليه، خصوصا ما يجر إلى مذهبه الاعتزالي، نعوذ بالله من العصبية فيما لا ينبغي»[1].
- نفى البحث ما نسب إلى ابن السراج من القول بجواز تقديم معمول المصدر عليه، فقد ظهر أن ابن السراج لا يقول بذلك، بل يمنع تقديم معمول المصدر على المصدر.
- أشار البحث إلى أن أبا حيان لا يعتمد الشاهد الواحد والشاهدين لإثبات قاعدة نحوية، ورأى أن الشاهد الواحد والشاهدين قليلان لإثبات حكم ، وهما من القلة بحيث لا يمكن الاعتماد عليهما، ولا الاستناد إليهما، وكلامه مردود فالكوفيون . ولهم باع كبير في خدمة النحو . اكتفوا بالشاهد الواحد، وجعلوه أساسا تُبْنَى عليه القاعدة، واستنبطوا منه حكما، بل ربما يرخصون بوضع القاعدة اعتمادا على الرأي إن لم يجدوا شاهدا.
- أثبت البحث أن البصريين نسوا مذهبهم حينما أجازوا تقديم معمول الخبر الواقع فعلا على المبتدأ، وهم أنفسهم منعوا من تقدم الخبر الفعل على المبتدأ، فكيف يجوزون تقديم المعمول هنا؟ وهم أنفسهم أيضا يقرون قاعدة أن المعمول إنما يقع حيث يقع العامل .فلو تقدم لصار ذلك مؤذنا بتقدم عامله وعامله كما سبق لا يجوز تقديمه .

(١)البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٤١)

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإبانة في اللغة العربية / سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري تحقيق: د. عبد الكريم خليفة – د. نصرت عبد الرحمن وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م
- الإتقان في علوم القرآن /جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد، و الدكتور/ رمضان عبد التواب نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ. ١٩٩٨ م .
- أسرار العربية أبو البركات، كمال الدين الأنباري، نشر: دار الأرقم: الأولى ١٩٩٩م
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ. ١٩٨٨ م.
- الأضداد/ لابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج / تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، نشر: دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني بلا تاريخ.
- الأمالي / أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية ، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م
- أمالي ابن الحاجب / ابن الحاجب الكردي المالكي، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدار، نشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ. ١٩٩٢ م.

- الأمالي / عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون نشر: دار الجيل – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
- الانتصار لسيبويه على المبرد / ابن ولاد التميمي، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / أبو البركات كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط دار الجيل بيروت – الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- إيضاح شواهد الإيضاح / أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م
- الإيضاح العضدي/ أبوعلي الفارسيّ تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩ م.
- البحر المحيط في التفسير / لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م .
- البديع في علم العربية / الجزري ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى،١٤٢٠ هـ
- التبيان في إعراب القرآن/ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بلا تاريخ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / أبو البقاء العكبري د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد /جمال الدين بن هشام الأنصاري تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / أبو حيان الأندلسي تحقيق: د. حسن هنداوي دار القلم - دمشق و دار كنوز إشبيليا الطبعة: الأولى٢٠٠٤م
- التصريح بمضمون التوضيح / الشيخ خالد الأزهري ط الحلبي "بلا تاريخ".
- التعليقة على كتاب سيبويه/ أبو علي تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد / محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ،تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة (دكتوراه) الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية/ الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي وآخرين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، بلا تاريخ.
- تمهيد القواعد / ناظر الجيش، تحقيق د / علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ .
- تهذيب اللغة / أبو منصور الأزهري تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت ٢٠٠١ م.
- توجيه اللمع/ أحمد بن الحسين بن الخباز دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، رسالة (دكتوراه)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د / عبد الرحمن علي سليمان، ط دار الفكر العربي - الطبعة الأولى. ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
- جمهرة أشعار العرب / أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

- الجنى الداني في حروف المعاني / الحسن بن أم قاسم المرادي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ / محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان . الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ . ١٩٩٣ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، / أبو العرفان محمد بن علي الصبان، تحقيق د/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية . القاهرة، " من دون تاريخ"
- الحجة للقراء السبعة / أبو علي الفارسيّ تحقيق: بدر الدين قهوجي، وآخرين، نشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: أميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٨م .
- الخصائص لابي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د / محمد علي النجار، المكتبة العلمية " من دون تاريخ" .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ السمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق بلا تاريخ.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني/ عبد القاهر الجرجاني الدار تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ ١٩٥٠م
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، ط دار المعارف بمصر بلا ط ١٩٦٠م
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له د/ فايز محمد ، دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م
- ديوان كعب بن زهير، تحقيق: الأستاذ علي فاغور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان ١٤١٧ـ١٩٩٧م

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة/ أبو عبد الله الأوسي المراكشي تحقيق: د/ إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي تونس، الطبعة: الأولى، ٢٠١٢ م
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني / شهاب الدين الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق: د / حسن هنداوي، ط دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي/ تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان بل تاريخ.
- شرح أبيات سيبويه /: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرءوف سعد نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر .
- شرح أبيات مغني اللبيب / عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث، بيروت الطبعة: (الأولى والثانية، (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ)
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي " من دون تاريخ" .
- شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»/ زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي، تحقيق : الدكتور عبد الله بن علي الشلال، نشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م
- شرح الألفية / ابن الناظم، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ .

- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د / عبد الرحمن السيد، ود / محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ. ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي تحقيق: د/ فواز الشعار، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م
- شرح ديوان الحماسة / أبو على أحمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م
- شرح ديوان الحماسة / يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا، نشر: دار القلم – بيروت بلا تاريخ.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب /رضي الدين الاستراباذي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا١٣٩٥ – ١٩٧٥ م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / عبد الله بن عقيل الهمداني، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر سوريا، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى / ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، بلا تاريخ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م
- شرح كتاب سيبويه / أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق د / رمضان عبد التواب، ود/ محمود فهمي حجازي، ود/ محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦هـ " جزآن ".
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي القاهرة، صورة من ط: المنيرية بلا تاريخ .

- شـرح المقدمـة المحسـبة / طـاهر بـن أحمـد بـن بابشـاذ، تحقيـق: خالـد عبد الكريم نشر: المطبعة العصرية – الكويت الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م
- شـرح المكـودي علـى الألفيـة فـي علمـي النحـو والصـرف/ أبـو زيـد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥
- ضـرائر الشِّعْر/ ابن عصـفور الإشـبيلي علـي بـن مؤمن، تحقيـق: السـيد إبراهيم محمد، بلا طبعة، بلا تاريخ.
- طبقات فحول الشعراء / محمد بن سلّام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، نشر: دار المدني – جدة، بلا تاريخ.
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز﴾ يحيى بن حمزة بن علي العلويّ الطالبي : المكتبة العنصرية – بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ
- علل النحو لأبي الحسن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل / أبو القاسم برهان الدين الكرماني، دار القبلـة للثقافـة الإسـلامية - جـدة، مؤسسـة علـوم القـرآن – بيـروت، بلا تاريخ.
- غريب الحديث /أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي تحقيق: إياد محمد / جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار الفكر العربي القاهرة الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- كتـاب الأفعـال/ أبـو عثمـان السرقسـطي، تحقيـق: حسـين محمـد شرف،مؤسسـة دار الشـعب للصـحافة والطباعـة والنشـر، القـاهرة – جمهورية مصر العربية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

- كتاب سيبويه/ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار الجيل، بيروت . لبنان . الطبعة الأولى، بلا تاريخ .
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب / أبو علي الفارسيّ، تحقيق وشرح: الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- كتاب الصناعتين / أبو هلال العسكري تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت، بلا تاريخ.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد / المنتجب الهمذاني تحقيق : محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق عبد الرازق المهدي دار إحياء التراث العربي – بيروت .بلا تاريخ .
- اللامات / الزجاجي، أبو القاسم تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق د / عبد الإله نبهان، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م .
- اللباب في علوم الكتاب / ابن عادل الدمشقي تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م .
- لسان العرب لابن منظور، نشر مكتبة مدبولي، "من دون تاريخ" .
- اللمع في العربية لابن جني تحقيق: حسين محمد محمد شرف . عالم الكتب القاهرة – الطبعة الأولى ١٩٧١
- مجمع الأمثال / أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود/ عبد الحليم النجار، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م .
- المحكم والمحيط الأعظم /أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م
- المخصص/ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م
-المرتجل (في شرح الجمل/ أبو محمد عبد الله بن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م
- المسائل البصريات / أبو علي الفارسي ،تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥هـ
- المسائل الحلبيات / أبو علي الفارسيّ تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد / بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق) الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ.
- مشكل إعراب القرآن / مكي بن أبي طالب تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٥
- معاني القرآن / للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار السرور، بيروت . لبنان . "من دون تاريخ" .
- معاني القرآن وإعرابه/ أبو إسحاق الزجاج تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، نشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٩م .
- المفصل للزمخشري، ومعه شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي – القاهرة
. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية / الإمام أبو إسحاق الشاطبي تحقيق: د/ عبد الرحمن قطامش، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م
- المقتصد في شرح الإيضاح / عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د كاظم بحر المرجان،دار الرشيد . العراق ١٩٨٢م
- المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط: عالم الكتب بيروت بلا تاريخ.
- المقصور والممدود/ أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
- الممتع في صنعة الشعر/ عبد الكريم النهشلي القيرواني، تحقيق: الدكتور محمد زغلول سلام،– كلية الآداب – جامعة الإسكندرية ، منشأة المعارف، الإسكندرية، بلا تاريخ.
- المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني / أبو الفتح عثمان بن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، / جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨م .
- الوجوه والنظائر/ لأبي هلال العسكري تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

almasadir walmarajie

- alquran alkarim.
- al'iibanat fi allughat alearabiat / salamt bin muslim aleawtby alsuhary tahqiqu: da. eabd alkarim khalifat - du. nusarit eabd alrahman wakhrin, wizarat alturath alqawmii walthaqafat - masqat - saltanat eaman altabeata: al'uwlaa, 1420 hi - 1999 m
- al'iitqan fi eulum alquran /jalal aldiyn alsuyuti, tahqiqu: muhamad 'abu alfadl 'iibrahim ,alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, altabeati: 1394hi/ 1974m - airtishaf aldarb min lisan alearabi/ li'abi hayaan al'andalsi, tahqiq alduktur / rajab euthman muhamad, w alduktur/ ramadan eabd altawaab nashra: maktabat alkhanji, alqahirati, altabeat al'uwlaa 1418 hi 1998 m .
- 'asrar alearabiat 'abu albarkatu, kamal aldiyn al'anbari, nashara: dar al'arqam: al'uwlaa 1999m
- al'usul fi alnahw liaibn alsaraji, tahqiqu: eabd alhusayn alfatli, muasasat alrisalati, bayrut, lubnan, altabeat althaalithat 1408 hi 1988 ma.
- al'addadu/ liaibn al'anbari, 'abu bakr muhamad bin alqasim bin muhamad, tahqiqu: muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, almaktabat aleasriatu, bayrut - lubnan , 1407 hi - 1987m
- 'iierab alquran almansub lilzujaj /eali bin alhusayn bin eali albaquli, tahqiq wadirasatu: 'iibrahim al'iibyari, nashara: dar alkitaab almisrii, alqahirati, alraabieat - 1420 hu
- al'amali / 'abu eali alqali, 'iismaeil bin alqasim bin eaydhun, eaniy biwadeiha watartibiha: muhamad eabd aljawad al'asmaeii, dar alkutub almisriat , altabeati: althaaniatu, 1344 hi - 1926m
- 'amali abn alhajib / abn alhajib alkurdii almaliki, dirasat watahqiqu: du. fakhr salih sulayman qadar, nashra: dar eamaar - al'urdun, dar aljil - bayrut, 1409 hi - 1989 m
- 'amali abn alshajari, tahqiqu: du/ mahmud muhamad altanahi, maktabat alkhanji, alqahirati, altabeat al'uwlaa 1413 hi 1992 mi.

- al'amali / eabd alrahman bin 'iishaq alzajaji, tahqiqu: eabd alsalam harun nashara: dar aljil - bayrut altabeata: althaaniatu, 1407 hi - 1987 m
- alaintisar lisibwih ealaa almabrad / aibn wilad altamimi, tahqiqu: du. zuhayr eabd almuhsin sultan, muasasat alrisalati, altabeatu: al'uwlaa, 1416 hi - 1996 m
- al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiayn albasariiyn walkufiiyn / 'abu albarakat kamal aldiyn al'anbari, almaktabat aleasriati, altabeati: al'uwlaa 1424hi- 2003m
- 'awdah almasalik 'iilaa 'alfiat aibn malik liaibn hisham al'ansari tahqiq muhamad muhi aldiyn eabd alhamid t dar aljil bayrut - altabeat alkhamisat 1399h - 1979m .
- 'iidah shawahid al'iidah / 'abu eali alhasan bin eabd allah alqaysi dirasat watahqiqu: alduktur muhamad bin hamuwd aldaejani nashra: dar algharb al'iislami, bayrut - lubnan altabeata: al'uwlaa, 1408 hi - 1987 m –

al'iidah aleudadiu/ 'abueali alfarsy tahqiqu: du. hasan shadhli farhud altabeatu: al'uwlaa, 1389h 1969 mi.

- albahr almuhit fi altafsir / li'abi hayaan al'andalsi, tahqiqu: eadil 'ahmad eabd almawjudu, waeali muhamad mueawad t dar alkutub aleilmiati, altabeat al'uwlaa 1422 hi - 2001m .
- albadie fi eilm alearabiat / aljazari aibn al'athira, tahqiq wadirasatu: du. fathi 'ahmad eali aldiyn, jamieat 'umm alquraa, makat almukaramat - almamlakat alearabiat alsaeudiat, altabeatu: al'uwlaa,1420 hu
- altibyan fi 'iierab alqurani/ 'abu albaqa' eabd allah bin alhusayn bin eabd allah aleakbiri, tahqiqu: eali muhamad albijawi, eisaa albabi alhalabi washarakahi, bila tarikhin. - altabyin ean madhahib alnahawiiyn albasariiyn walkufiiyn / 'abu albaqa' aleakbari da. eabd alrahman aleuthaymin, dar algharb al'iislamii altabeati: al'uwlaa, 1406h - 1986m.
- takhlis alshawahid watalkhis alfawayid /jamal aldiyn bin hisham al'ansari tahqiqu: da. eabaas mustafaa alsaalihi, dar alkitaab alearabii altabeati: al'uwlaa, 1406 hi - 1986 m
- altadhyil waltakmil fi sharh kitab altashil / 'abu hayaan al'andalusi tahqiqu: du. hasan hindawi dar alqalam - dimashq w dar kunuz 'iishbilya altabeatu: al'uwlaa2004m

- altasrih bimadmun altawdih / alshaykh khalid al'azhari t alhalabi "bila tarikhun". - altaeliqat ealaa kitab sibwyhi/ 'abu eali tahqiqu: da. eawad bin hamd alqawzi, altabeat al'uwlaa, 1410hi - 1990m
- taeliq alfarayid ealaa tashil alfawayid / muhamad badr aldiyn bin 'abi bakr bin eumar aldamaamini ,tahqiqi: alduktur muhamad bin eabd alrahman bin muhamad almufadaa, risala (dukturah) altabeatu: al'uwlaa, 1403 hi - 1983 m
- altakmilat waldhayl walsilat likitab taj allughat wasihah alearabiat/ alhasan bin muhamad bin alhasan alsaghaani, tahqiqu: eabd alealim altahawi wakhrin, matbaeat dar alkutub, alqahirati, bila tarikhin.
- tamhid alqawaeid / nazir aljayshi, tahqiq d / eali muhamad fakhir wakhrin, dar alsalam liltibaeat walnashr altabeat al'uwlaa 1428 hi - 2007 .
- tahdhib allughat / 'abu mansur al'azhariu tahqiqa: muhamad eawad mureib, dar 'iihya' alturath alearabii bayrut 2001 mi.
- tawjih allame/ 'ahmad bin alhusayn bin alkhabaaz dirasat watahqiqu: 'a. da. fayiz zaki muhamad diab, risala (dukturah), dar alsalam liltibaeat walnashr waltawzie waltarjamat - jumhuriat misr alearabiat altabeati: althaaniati, 1428 hi - 2007 m
- tawdih almaqasid walmasalik bisharh 'alfiat aibn malik / lilhasan bin qasim almuradi, tahqiqu: d / eabd alrahman eali sulayman, t dar alfikr alearabii - altabeat al'uwlaa. 1428hi - 2008m
- jamharat 'ashear alearab / 'abu zayd muhamad bin 'abi alkhataab alqurashia, tahqiqu: eali muhamad albajadii, nahdat misr liltibaeat walnashr waltawziei.
- aljinaa aldaani fi huruf almaeani / alhasan bin 'umm qasim almuradi, tahqiqu: du/ fakhr aldiyn qabawatan, wal'ustadh / muhamad nadim fadil dar alkutub aleilmiati, bayrut lubnan altabeat al'uwlaa, 1413 hi 1993 mi. - hashiat alsubaan ealaa sharh al'ashmuni ealaa 'alfiat aibn malk, / 'abu aleirfan muhamad bin eali alsabaan, tahqiq du/ tah eabd alrawuwf saedu, almaktabat altawfiqiat alqahirati, " min dun tarikhi" - alhujat lilquraa' alsabeat / 'abu eali alfarsy tahqiqu: badr

aldiyn qahwaji, wakhrin, nashra: dar almamun lilturath - dimashq / bayrut, altabeata: althaaniatu, 1413 hi - 1993m
- khizanat al'adab walb libab lisan alearab lieabd alqadir bin eumar albaghdadii, tahqiqu: 'amil badie yaequba, wamuhamad nabil tirifi, dar alkutub aleilmiat bayrut lubnan altabeat al'uwlaa 1998m .
- alkhasayis labi alfath euthman bin jini, tahqiq d / muhamad eali alnajar, almaktabat aleilmia" min dun tarikhi" .
- aldur almasuwn fi eulum alkitaab almaknuni/ alsamin alhalbi, tahqiqu: alduktur 'ahmad muhamad alkharati, dar alqalami, dimashq bila tarikhin. - dalayil al'iiejaz fi eilm almaeani/ eabd alqahir aljirjani aldaar tahqiqu: mahmud muhamad shakir 'abu fahra, matbaeat almadanii bialqahirat - dar almadanii bijidatin, altabeati: althaalithat 1413hi - 1992m
- diwan sahim eabd bani alhashas, tahqiq eabd aleaziza, matbaeat dar alkutub almisriat 1369h 1950m - diwan alshamakh bin daraar aldhibyani, tahqiqu: salah aldiyn alhadi, t dar almaearif bimisr bila t 1960m
- diwan eumar bn 'abi rabieata, qadim lah da/ fayiz muhamad , dar alkitaab alearabii, bayrut altabeat althaaniati, 1416h 1996m - diwan kaeb bin zuhayr, tahqiqu: al'ustadh eali faghur, manshurat muhamad eali baydun, dar alkutub aleilmiati,birut lubnan 14171997m
- aldhayl waltakmilat likitabay almawsul walsilati/ 'abu eabd allah al'awsi almarakishi tahqiqu: du/ 'iihsan eabaas, alduktur muhamad bin sharifat, alduktur bashaar eawad maerufa, dar algharb al'iislamii tunis, altabeatu: al'uwlaa, 2012 m
- ruh almaeani fi tafsir alquran aleazim walsabe almathani / shihab aldiyn al'alusi, tahqiqu: eali eabd albari eatiat , dar alkutub aleilmiat , bayrut, altabeatu: al'uwlaa, 1415 hi.
- siru sinaeat al'iierab liabn jini, tahqiqu: d / hasan handawiun, t dar alqalami, dimashqa, altabeat al'uwlaa 1405 hi 1985 m .

- samat allali fi sharh 'amali alqali 'abu eubayd eabd allah bin eabd aleaziz bin muhamad albakri al'andilsi/ tahqiqa: eabd aleaziz almimani, dar alkutub aleilmiati, bayrut - lubnan bal tarikhun. - sharh 'abyat sibwih /: yusif bin 'abi saeid alhasan bin eabd allah bin almarziban 'abu muhamad alsiyrafi, tahqiqu: alduktur muhamad eali alriyh hashim rajieh: tah eabd alra'uf saed nashra: maktabat alkuliyaat al'azhariati, dar alfikr liltibaeat walnashri.
- sharh 'abyat mughaniy allabib / eabd alqadir bin eumar albaghdadi tahqiqu: eabd aleaziz rabaah - 'ahmad yusif daqaaq , dar almamun liltarathi, bayrut altabeati: (al'uwlaa walthaaniati, (1393 - 1414 hu)
- sharah al'ashmuni ealaa 'alfiat abn malka, dar 'iihya' alkutub alearabiati, fayasal eisaa albabi alhalabii " min dun tarikhi" .
- sharh 'alfiat aibn malik almusamaa <<tahrir alkhasasat fi taysir alkhulasa>>/ zayn aldiyn 'abu hafs eumar bin muzafar bin alwardi, tahqiq : alduktur eabd allah bin eali alshalaal, nashara: maktabat alrushdi, alriyad - almamlakat alearabiat alsaeudiata, altabeata: al'uwlaa, 1429 hi - 2008 m
- sharh al'alfiat / abn alnaazim, tahqiqu: da/ eabd alhumid alsayid muhamad eabd alhamidi, dar aljili, bayrut, bila tarikh . - sharh altashil liabn malk, tahqiqa: d / eabd alrahman alsayida, wad / muhamad badawi almakhtuna, dar hajr liltibaeat walnashr waltawzie, alqahirati, altabeat al'uwlaa 1410 hi 1990m. - sharh jamal alzujajii liabn eusfur al'iishbilii tahqiqu: da/ fawaz alshaeari, dar alkutub aleilmiat bayrut lubnan, altabeat al'uwlaa 1419 hi - 1998m
- sharh diwan alhamasat / 'abu ealaa 'ahmad bin alhasan almarzuqi al'asfahani, tahqiqu: ghirid alshaykhi, dar alkutub aleilmiati, bayrut , lubnan, altabeata: al'uwlaa, 1424 hi - 2003 m
- sharh diwan alhamasat / yahyaa bin ealiin bin muhamad alshybany altabrizi, 'abu zakaria, nashra: dar alqalam - bayrut bila tarikhin.

- sharh alradii ealaa alkafiat liaibn alhajib /rdi aldiyn aliastirabadhi, tahqiq watashih wataeliqa: 'a. du. yusif hasan eumr, jamieat qar yunis - libia1395 - 1975 m
- sharh abn eaqil ealaa 'alfiat abn malik / eabd allh bn eaqil alhamdani, tahqiq / muhamad muhyi aldiyn eabd alhamidi, t dar alfikr surya, 1405 hi 1985m .
- sharh qatar alnadaa wabal alsadaa / aibn hisham al'ansari, tahqiqa: muhamad mahyaa aldiyn eabd alhamidi, maktabat tayibat lilnashr waltawziei, bila tarikh .
- sharh alkafiat alshaafiat liaibn malk, tahqiq du/ eabd almuneim 'ahmad huraydi, alnaashir: jamieat 'ami alquraa markaz albahth aleilmii wa'iihya' alturath al'iislamii kuliyat alsharieat waldirasat al'iislamiat makat almukaramat altabeatu: al'uwlaa, 1402 hi - 1982 m
- sharh kitab sibwih / 'abu saeid alhasan bin eabd allah alsiyrafi, tahqiq d / ramadan eabd altawab, wada/ mahmud fahmi hijazi, wad/ muhamad hashim eabd aldaaym, alhayyat almisriat aleamat lilkitab 1986h " jazuan ".
- sharah almufasal liabn yaeishu, maktabat almutanabiy alqahirati, suratan min ta: almuniriat bila tarikh .
- sharh almuqadimat almuhasabat / tahir bin 'ahmad bin babshadh, tahqiqu: khalid eabd alkarim nashra: almatbaeat aleasriat - alkuayt altabeata: al'uwlaa, 1977 m
- sharah almukawdi ealaa al'alfiat fi eilmay alnahw walsarafa/ 'abu zayd eabd alrahman bin eali bin salih almakudi, tahqiqu: alduktur eabd alhamid hindawi, almaktabat aleasriatu, bayrut - lubnan, 1425 hi - 2005 - darayir alshshier/ abn eusfur al'iishbilii ealii bin muman, tahqiqu: alsayid 'iibrahim muhamad, bila tabeatin, bila tarikhin.
- tabaqat fahawl alshueara' / muhamad bin sllam aljamhi, tahqiqu: mahmud muhamad shakir, nashara: dar almadanii - jidat, bila tarikhin.
- altiraz li'asrar albalaghat waeulum haqayiq al'iiejazi (yahyaa bin hamzat bin eali alelwy altaalibi : almaktabat aleunsuriat - bayrut altabeat al'uwlaa, 1423 hu - ealal alnahw li'abi alhasan alwaraqi, tahqiqu: mahmud jasim muhamad

aldarwish maktabat alrushd - alriyad - altabeat al'uwlaa 1420 hi - 1999 mi.
- gharayib altafsir waeajayib altaawil / 'abu alqasim burhan aldiyn alkarmani, dar alqiblat lilthaqafat al'iislamiat - jidat, muasasat eulum alquran - bayrut, bila tarikhin.
- ghurib alhadith /'abu muhamad eabd allh bin muslim bin qutaybat aldiynuri tahqiqu: da. eabd allh aljaburi, matbaeat aleani - baghdad altabeatu: al'uwlaa, 1397.
- fatuh alghayb fi alkashf ean qinae alriyb (hashit alttyby ealaa alkishafi): sharaf aldiyn alhusayn bin eabd allah altayby tahqiqu: 'iiad muhamad / jayizat dubayi alduwaliat lilquran alkarim.
- alkamil fi allughat wal'adab li'abi aleabaas almubaradi, tahqiq muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, ta: dar alfikr alearabii alqahirat altabeat althaalithat 1417 hi - 1997 m .
- kitab al'afeali/ 'abu euthman alsarqisti, tahqiqu: husayn muhamad sharafu,muasasat dar alshaeb lilsahafat waltibaeat walnashri, alqahirat - jumhuriat misr alearabiat 1395 hu - 1975 m
- kitab sibwyhi/ 'abu bashar eamrw bin euthman bin qanbar, tahqiq wsharha: eabd alsalam muhamad harun, nashra: dar aljili, bayrut lubnan altabeat al'uwlaa, bila tarikh . - kitab alshier 'aw sharh al'abyat almushkilat al'iierab / 'abu eali alfarsy, tahqiq washarha: alduktur mahmud altanahi, maktabat alkhanji, alqahirati, altabeatu: al'uwlaa 1408 hi - 1988 m
- kitab alsinaeatayn / 'abu hilal aleaskari tahqiqu: eali muhamad albijawi, wamuhamad 'abu alfadl 'iibrahim, almaktabat aleasriat - bayrut, bila tarikhin. - alkitaab alfarid fi 'iierab alquran almajid / almuntajib alhamadhaniu tahqiq : muhamad nizam aldiyn alfatiyhi, dar alzaman lilnashr waltawzie, almadinat almunawarat - almamlakat alearabiat alsaeudiat altabeati: al'uwlaa, 1427 hi - 2006 m
- alkashaaf ean haqayiq ghawamid altanzil waeuyun al'aqawil fi wujuh altaawil lilzamakhshari, tahqiq eabd alraaziq almahdi dar 'iihya' alturath alearabii - bayrut .bla tarikh . -

allaamat / alzajaji, 'abu alqasim tahqiqu: mazin almubaraki, dar alfikr - dimashqa, altabeatu: althaaniatu, 1405h 1985m
- allibab fi eilal albina' wal'iierab lileakbiri, tahqiq d / eabd al'iilah nabhan, dar alfikr dimashqa, altabeat al'uwlaa 1416 ha 1995 m .
- allibab fi eulum alkitab / aibn eadil aldimashqi tahqiq alshaykh / eadil 'ahmad eabd almawjudi, walshaykh eali muhamad mueawad, dar alkutub aleilmiat bayrut lubnan altabeat al'uwlaa 1419 hi - 1998m .
- lisan alearab liabn manzurin, nashr maktabat madbuli, "man dun tarikhi" .
- allamae fi alearabiat liaibn janiy tahqiqu: husayn muhamad muhamad sharaf . ealam alkutub alqahirat - altabeat al'uwlaa 1971
- mujamae al'amthal / 'abu alfadl 'ahmad bin muhamad almaydani, tahqiqu: muhamad mahyaa aldiyn eabd alhamidi, dar almaerifat - bayrut, lubnan.
- almuhtasib fi tabyin wujuh shawadhi alqira'at wal'iidah eanha liaibn jini, tahqiqa: eali alnajdi nasif, wada/ eabd alhalim alnajar, ta: almajlis al'aelaa lilshuyuwn al'iislamiat alqahirat 1414 ha 1994m .
- almuhkam walmuhit al'aezam /'abu alhasan eali bin 'iismaeil bin sayidhi, tahqiqu: eabd alhamid hindawi nashara: dar alkutub aleilmiat - bayrutu,alitabeata: al'uwlaa, 1421 hi - 2000 m
- almukhasasu/ 'abu alhasan eali bin 'iismaeil bin sayidah tahqiqu: khalil 'iibrahum jafal, dar 'iihya' alturath alearabii - bayrutalitabeatu: al'uwlaa, 1417h 1996m
-almurtajil (fi sharh aljumla/ 'abu muhamad eabd allh bin alkhashabi, tahqiq wadirasatu: eali haydar, dimashqa, 1392 hi - 1972 m
- almasayil albasariaat / 'abu eali alfarisi ,tahqiqu: du. muhamad alshaatir 'ahmad muhamad 'ahmad, matbaeat almadanii altabeatu: al'uwlaa, 1405 hi - 1985 hu
- almasayil alhalabiaat / 'abu eali alfarsy tahqiqu: du. hasan hindawi, dar alqalam liltibaeat walnashr waltawziei, dimashq altabeatu: al'uwlaa, 1407 hi - 1987 mi. - almusaeid

ealaa tashil alfawayid / baha' aldiyn bin eaqila, tahqiqu: du. muhamad kamil barakat alnaashir: jamieat 'ami alquraa (dar alfikri, dimashqa) altabeatu: al'uwlaa, (1400 - 1405 hi.
- mushkil 'iierab alquran / makiy bin 'abi talib tahqiqa: da. hatim salih aldaamin, muasasat alrisalat - bayrut altabeata: althaaniatu, 1405 - maeani alquran / lilfara'i, tahqiqu: 'ahmad yusif najati, wamuhamad eali alnajaar waeabd alfataah 'iismaeil alshalabi, dar alsurur, bayrut lubnan "man dun tarikhi" .
- maeani alquran wa'iierabuhu/ 'abu 'iishaq alzujaj tahqiqu: eabd aljalil eabduh shalabi, nashara: ealam alkutub - bayrut, altabeata: al'uwlaa 1408 hi - 1988 m
- mughaniy allabib ean kutub al'aearib liaibn hisham al'ansary, tahqiq du/ mazin almubaraki, muhamad eali hamd allah, dar alfikr bayrut lubnan, altabeat al'uwlaa 1412 ha 1999m .
- almufasal lilzumakhshiri, wamaeah sharh almufasal liabn yaeishu, maktabat almutanabiy - alqahira almaqasid alshaafiat fi sharh alkhulasat alkafiat / al'iimam 'abu 'iishaq alshaatibi tahqiqu: da/ eabd alrahman qatamish, matbueat jamieat 'am alquraa, 1428 ha 2007 m
- almuqtasid fi sharh al'iidah / eabd alqahir aljirjani, tahqiqu: d kazim bahr almirjan,dar alrashid aleiraq 1982m
- almuqtadabu/ 'abu aleabaas muhamad bin yazid almubaradi, tahqiqu: muhamad eabd alkhaliq eudaymatu, tu: ealim alkutub bayrut bila tarikhin.
- almaqsur walmamdud/ 'abu eali alqali 'iismaeil bin alqasim tahqiqu: du. 'ahmad eabd almajid hiridi, maktabat alkhanji-alqahirataltabeatu: al'uwlaa, 1419 hi - 1999 mi.
- almummtie fi saneat alshaera/ eabd alkarim alnahshali alqayrawani, tahqiqu: alduktur muhamad zaghlul slam,-kuliyat aladab - jamieat al'iiskandariat , munsha'at almaearifi, al'iiskandariati, bila tarikhin.
- almunsafi, sharh kitab altasrif li'abi euthman almaznii / 'abu alfath euthman bin jini, dar 'iihya' alturath alqadimi, altabeati: al'uwlaa 1373h - 1954m

- hamae alhawamie fi sharh jame aljawamiei, / jalal aldiyn alsuyuti, tahqiqu: 'ahmad shams aldiyni, t dar alkutub aleilmiat bayrut lubnan altabeat al'uwlaa 1418 hi 1998m .
- alwujuh walnazayir/ li'abi hilal aleaskari tahqiqu: muhamad euthman, maktabat althaqafat aldiyniati, alqahirati, altabeatu: al'uwlaa, 1428 hi - 2007 m